رأي الأردنيين في حكومة الدكتور بشر الخصاونة وبعض القضايا الراهنة

200 يوم على التشكيل

30 أيار 2021

مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية

استطلاع
للرأي
العام

مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

استطلاع للرأي العام:

رأي الأردنيين في حكومة الدكتور بشر الخصاونة وبعض القضايا الراهنة: 200 يوم على التشكيل

لمزيد من المعلومات أو الاستفسار يُرجى الاتصال بمركز الدراسات الاستراتيجية على العنوان:

دائرة استطلاعات الرأي والمسوح الميدانية - هاتف: 5300100 (6 962) - فاكس: 5355515 (6 962)

البريد الالكتروني: w.alkhatib@css-jordan.org - polling@css-jordan.org

يرجى العلم بأن الآراء الواردة في الاستطلاع تمثل وجهة نظر المستطلعين فقط، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر المركز ، أو الجامعة الأردنية، أو العاملين فيهما.

30 أيار 2021

مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية

مقدمة

استمراراً لنهج مركز الدراسات الاستراتيجية في سَبْر آراء المواطنين حول قدرة الحكومات على تحمّل مسؤولياتها أو القيام بها، تم تنفيذ هذا الاستطلاع لحكومة الدكتور بشر الخصاونة بعد مرور 200 يوم على تشكيلها؛ حيث تشكلت الحكومة بتاريخ 2020/10/12، وأجرى المركز استطلاع التشكيل خلال الفترة 13-2020/10/19، واستطلاع المائة يوم خلال الفترة 24-2021/1/31.

تم تنفيذ هذا الاستطلاع في الفترة ما بين 16-2021/5/21. وبلغ حجم العينة الوطنية 1350 شخصاً ممن تزيد أعمارهم ال-18 سنة، وبنسبة 50 % ذكوراً و50 % إناثاً، تم اختيارهم بشكل عشوائي من 112 موقعاً تغطي المملكة الأردنية الهاشمية كافة.

وشارك في تنفيذ هذا الاستطلاع 42 باحثاً وباحثة ميدانياً و14 مشرفاً وكانت نسبة هامش الخطأ في العينة الوطنية (±2.5) عند مستوى ثقة (95.0%).

كما ويستطلع هذا المسح توجهات المواطنين الأردنيين وتقييمهم لأداء الحكومة وقدراتها على تنفيذ المهام الواردة في كتاب التكليف السامي. فضلاً عن ذلك، فقد هدف الاستطلاع إلى التعرف على اتجاهات الرأي العام لكيفية اتجاه سير الأمور في الأردن، ولأهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم. وإلى التعرف على مواقف وآراء المواطنين حول بعض القضايا الراهنة في الأردن كإدارة الحكومة لأزمة فيروس كورونا، الوضع الاقتصادي في الأردن، الثقة بمؤسسات الدولة، الطريق نحو الإصلاح السياسي، الثقة المجتمعية والسعادة في الأردن، والأحداث الأخيرة التي حصلت في فلسطين المحتلة.

أبرز النتائج

تقييم أداء الحكومة: علامات دون الخمسين بالمئة !!!!

- تراجع كبير في ثقة الأردنيين بالحكومة اليوم بعد 200 يوم على التشكيل. حيث أن 57% من الأردنيين لا يثقون بالحكومة، مقارنة ب-48% كانوا لا يثقون بها عند التشكيل. حوالي نصف المواطنين (48%) لم يثقوا بحكومة الخصاونة على الإطلاق، منذ تشكيلها و حتى الآن.
- تراجع تفاؤل الأردنيين بالحكومة من 55% عند التشكيل إلى 38% بعد مرور 200 يوم، والحكومة تأتي على ما تبقى من تفاؤل لدى الأردنيين.
- 42 % فقط من الأردنيين يعتقدون أن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنة ب-53% كانوا يعتقدون ذلك عند مرحلة التشكيل.
- تراجع ثقة الأردنيين بقدرة رئيس الحكومة على تحمل مسؤولياته من 56% عند التشكيل إلى 42% بعد مئتي يوم.
- تراجع ثقة الأردنيين بقدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤولياته من 53% عند التشكيل إلى 39% بعد مئتي يوم.
- تراجع ثقة الأردنيين بانسـجام الفريق الوزاري والرئيس، حيث أفادت غالبية الأردنيين أن رئيس الوزراء وفريقه لا يعملون بانسجام (59%).
- لم تنجح الحكومة بحسب رأي الأردنيين في أي من المهام التي أوكلت إليها بموجب كتاب التكليف، حيث لم تسجل الحكومة نسبة 50% اللازمة للنجاح، وبالأخص في حل مشكلات توفير فرص العمل، وتطوير منظومة التعلم عن بعد.

إلى أين نحن ذاهبون؟

- ارتفاع نسبة من يعتقدون أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه السلبي، من 53% عند التشكيل إلى 58% بعد مئتي يوم. والسبب في ارتفاع هذه النسبة هو تردي الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، والتداعيات التي فرضتها جائحة كورونا على القطاعات كافة.

- أهم المشكلات التي تواجه الأردن اليوم وعلى الحكومة معالجتها بشكل فوري هي ارتفاع نسب البطالة وقلة فرص العمل، وتردي الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة، تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنها، وازدياد مستويات الفقر.

- أبرز المشكلات الإقليمية التي تواجه المنطقة هي القضية الفلسطينية، الأوضاع الاقتصادية بشكل عام في المنطقة، الحروب والنزاعات في المنقطة، وأزمة كورونا وتداعياتها على المنطقة.

الثقة بمؤسسات الدولة والاعتزاز بإنجازاتها: آخر الإحصائيات

- تعمق وتوسع فجوة الثقة في الأردن بين المواطنين ومؤسسات الدولة الحكومية وبشكل مُضطرد منذ مرحلة تشكيل حكومة الخصاونة وحتى اليوم.
- الجيش العربي والأمن العام والمخابرات العامة هي أكثر المؤسسات التي يثق بها الأردنيون، مقابل تراجع ثقة الاردنيين بمعظم مؤسسات الدولة.
- بالرغم من أن نصف الأردنيين لم يتابعوا احتفالات الدولة بمناسبة مئوية الدولة الأردنية، فإن الأردنيين يشعرون بالفخر والاعتزاز بالدولة الاردنية وبإنجازاتها وفي اداء الاجهزة والقوى الامنية، والنظام القضائي والنظام الصحي، لكنهم غير راضين عن إنجازات الدولة المتعلقة بـ: النظام التعليمي، و الإنجازات الاقتصادية في الأردن، و مجلس النواب واستقلال قراراته.

فلسطين المحتلة: قضية الأردنيين الأولى

- أفادت غالبية الأردنيين أن المشاعر التي انتابتهم بسبب ما حصل في القدس وفلسطين المحتلة هي مشاعر الحزن الشديد والاستياء والألم وعدم الرضى والغضب والتعب النفسي والإحباط.
- أظهرت الغالبية من الأردنيين رضاها عن موقف الاردن تجاه ما حصل في القدس.
- يعتقد 63% من الأردنيين أن طرد السفير الإسرائيلي من الأردن يشكل عامل ضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الأخيرة، فيما يعتقد 60% من الأردنيين أن استدعاء السفير الأردني من اسرائيل يشكل عامل ضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الأخيرة.
- ثلاثة ارباع الأردنيين (76%) يعتقدون أن عملية التهجير التي بدأت في حي الشيخ جراح هي البداية لتهويد القدس بشكل نهائي.

الأوضاع المعيشية: الفرد والأسرة والمجتمع

- ترى الغالبية العظمى من الأردنيين (78%) أن الأوضاع الاقتصادية في الأردن تسير في الاتجاه السلبي حالياً ، وتُعتبر التحديات الإقتصادية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة ومحاربة الفساد من أكثر القضايا أهمية عند الأردنيين.
- على الرغم من أن نصف الأردنيين تقريباً (45%) غير متفائلين بالاقتصاد الأردني خلال العام القادم، و40% غير متفائلين في الاقتصاد خلال العامين القادمين، فإنه يمكن ملاحظة "طريق إلى تفاؤل حذر مدفوع بالعودة إلى فتح القطاعات الإقتصادية ومُعاودة النشاط الاقتصادي.

- غالبية الأردنيين (62%) يرون أن وضعهم الاقتصادي اليوم أسوأ مما كان عليه قبل 12 شهر، و26% منهم يعتقدون انه سيكون أسوأ مما هو عليه الآن بعد 12 شهر.

كورونا والاقتصاد والمجتمع: الفيروس يفتك برضى الأردنيين عن حكومتهم

- انخفاض معدل الرضى العام عند الأردنيين عن كافة الإجراءات الحكومية عمّا كان عليه مع بدايات تشكيل الحكومة، حيث انخفض من 55% إلى 47%.
- يعتقد غالبية الأردنيين (89%) أن الحكومة كانت غير قادرة على التخفيف من تداعيات كورونا الاقتصادية على الفرد والأسر والمجتمع.
- تراجع نسبة من يعتقدون بأن الحكومة وإجراءاتها نجحت في إدارة ملف أزمة كورونا، حيث انخفضت من 59% عند التشكيل إلى 56% بعد مئة يوم إلى 47% في استطلاع المئتي يوم .
- مردُّ عدم الثقة هذا و تراجع رضى المواطنين عن الحكومة وإجراءاتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتخبط الإجراءات الحكومية وعقوباتها الجماعية على المواطنين والقطاعات الاقتصادية ومحاصرتها لحرية المواطنين دون الاستناد إلى أسس علمية مقنعة للرأي العام بخصوص إجراءات الحكومة المتشددة.
- الغالبية العظمى(65%) من المواطنين يعتقدون أن الحكومة فشلت في حل مشكلات وتحديات القطاع الخاص خلال أزمة كورونا، و64% من الأردنيين يعتقدون انها كانت غير قادرة على حل مشكلات عمال المياومة.
- غالبية الأردنيين (54%) لم تعرف عن حزم الامان الاجتماعي التي أطلقها الضمان الاجتماعي للتعامل مع ازمة فيروس كورونا، وفقط 25% من 41% الذين عرفوا عن هذه الحزم استفادوا منها فعلياً.
- الغالبية العظمى من الأردنيين (75%) ترى أن عمال المياومة هم الفئة الأكثر تضرراً من أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية، وفقط 36% من الأردنيين يرون أن عمال المياومة قد تلقت الدعم الذي تحتاجه. بالمقابل، 5% فقط من الأردنيين يعتقدون بأن موظفي القطاع العام هم الأكثر تضرراً، في حين أن أكثر من ثلث الأردنيين يعتقدون أن موظفي القطاع العام هم الأكثر استفادة من الدعم الحكومي على الرغم من أنهم الأقل تضرراً من الجائحة وتداعياتها الاقتصادية.

الفساد والاقتصاد الأردني: المرض المُزمن

- تقريباً كل الأردنيين (94%)، يعتقدون أن الفساد المالي والإداري منتشر في الأردن، وغالبية الأردنيين (82%) يعتقدون أن الحكومة غير جادة وغير حريصة على محاربة هذا الفساد.
- غالبية الأردنيين تقريباً يعتقدون بأن الوزراء وكبار موظفي الدولة هم الفئة الأكثر إسهاماً في انتشار الفساد بنسبة 50%. كما يعتقد 23% من الأردنيين ان فئة رجال الأعمال وكبار التجار هم الفئة الثانية الأكثر إسهاماً في انتشار الفساد.

- بخصوص معايير تعيين كبار موظفي الدولة، يعتقد الأردنيون أن عوامل المعارف والأقارب (أصحاب النفوذ) والانتماء العشائري والولاء للحكومة وسياساتها هي العوامل الأكثر حسماً للحصول على الوظيفة، بينما فقط 17% من الأردنيين يعتقدون أن وظائف كبار الدولة تُعطى على أساس الكفاءة.

الطريق نحو الاصلاح السياسي: المشي على الماء

- الغالبية العظمى من الأردنيين (80%) يرون أن الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل مرحلي (تدريجياً/ خطوة خطوة).
- وفي مَعرِض سؤال الأردنيين عن ضرورة إجراء إصلاح سياسي كامل وشامل وعميق ودفعة واحدة، فإن أقل من ثلث الأردنيين (31%) يعتقدون أن هذا سبيل مناسب للإصلاح السياسي.
- الأهم من ذلك، أنه وبغض النظر عن آلية الإصلاح (تدريجي أو دفعة واحدة)، فإن أكثر من نصف الأردنيين يصرّون على أن الإصلاح السياسي (الجدّي) لن يحصل في الأردن. ونصف الأردنيين تقريباً يعتقدون بأن لا إصلاح سياسي فعلي في الأردن دون إيجاد حلٍ للقضية الفلسطينية.
- في حين أن غالبية الأردنيين تعارض فكرة "أن البنية الثقافية لا تتناسب مع الديموقراطية وأن الأردنيين غير مؤهلين للديموقراطية"، فإن غالبية الأردنيين أيضاً يوافقون على أن استمرار البنية الاجتماعية والعشائرية على الحالة السائدة الآن يعيق عملية التحول الديموقراطي.

الحريات العامة في الأردن: للحكومة ما أخذت... وللحكومة ما أخذت... !!!

- غالبية الأردنيين يعتقدون أن حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة غير مضمونتين في الاردن.
- بينما يرى 55% من الأردنيين أن حرية الإنتخابات النيابية والبلدية والنقابية مضمونة، و48% من الأردنيين يعتقدون أن حرية الإنتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية مضمونة في الأردن.
- 39% من الأردنيين يعتقدون أن حرية الانتساب للأحزاب السياسية مضمونة في الأردن، و37% يعتقدون أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في الأردن.

القوانين الناظمة للحياة السياسية: جدليّة السُلطة والحرّيّة

- غالبية الأردنيين لا يثقون بجدية الحكومة في العمل على صياغة قوانين جديدة ناظمة للحياة السياسية.
- يعتقد 50% من الأردنيين أن الحكومة غير جادة و 40% أنها غير قادرة على صياغة قانون انتخاب جديد لمجلس النواب. بينما يعتقد 48% من الأردنيين أن الحكومة غير جادة و 40% أنها غير قادرة على صياغة قانون انتخاب جديد للمجالس

المحلية. و يعتقد 45% من الأردنيين أن الحكومة غير جادة و 38% أنها غير قادرة على صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية.

العدالة والمساواة: أحلامٌ وآمال

- بشكل عام فإن غالبية الأردنيين يعتقدون بأن مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات غير مطبق بين الأردنيين.
- أما بخصوص المساواة في الحقوق بين الأردنيين بغض النظر عن دينهم أو معتقدهم، فإن 56% من الأردنيين يعتقدون أنها مطبقة وأن لا تمييز بين الأردنيين على أساس الدين.
- إلا أن أقل من نصف الأردنيين يعتقدون بالتمييز بين المواطنين بناءاً على أصولهم وجنسهم وتوجهاتهم السياسية وغِناهم أو فقرهم ومنطقتهم الجغرافية ومكانتهم الإجتماعية.

الثقة المجتمعية

- الغالبية العظمى من الأردنيين لا تثق بأغلبية الناس في الأردن، بارتفاع قدره 15 نقطة مقارنة باستطلاع كانون الثاني 2021، الأمر الذي يعني أن الأردنيين والمقيمين بالأردن لا يثقون بعضهم ببعض وهذا مؤشر خطير على استقرار المجتمع ونذير خطرٍ لبناء سياسات اندماج اجتماعي ونمو اقتصادي وإصلاح سياسي.
- بالمقابل، فإن ثقة الأردنيين محصورة في عائلاتهم، حيث أفاد 93% بأنهم يثقون بالعائلة، وأن ثقتهم بالدرجة الثانية تمتد إلى جيرانهم وإلى معارفهم.
- تجلى انعدام الثقة المجتمعية في الأردن في ثقة الأردنيين بأسعار السلع والخدمات والتنزيلات على هذه الأسعار، حيث أن الغالبية العظمى من الأردنيين لا يثقون لا بأسعار السلع ولا بالتنزيلات على أسعار السلع في الأردن؛ وهو مؤشر هام لقياس الثقة المجتمعية .

السعادة في الاردن

- غالبية الأردنيين لا يعتقدون أن الأردنيين مجتمع سعيد. بينما 58% من الأردنيين يصفون أنفسهم بالسعداء...!!! الأمر الذي قد يعني أن حكم الأردنيين على سعادة غيرهم أو على سعادتهم تحتاج إلى مراجعة.
- الأمر الخطير أن 42% (تقريباً نصف الأردنيين) يصفون أنفسهم بأنهم غير سعداء، وأن غالبية الأردنيين (58%) لم يشعروا بالسعادة في عيد الفطر، رغم أن 82% من الأردنيين (الغالبية العظمى) يعتقدون بأن العيد يجلب السعادة .
- يعتقد 28% من الأردنيين أن الحالة الاقتصادية العامة هي أهم عامل من الممكن أن يشعر الشخص بالسعادة.

جدول المحتويات

العنوان	صفحة
مقدمة	**2**
أبرز النتائج	**3**
تقييم شامل لأداء الحكومة وأهم القضايا الراهنة التي تواجه الأردن بعد مرور 200 يوم على تشكيل الحكومة	**9**
حكومة الدكتور بشر الخصاونة منذ تشكيلها	**11**
الثقة بمؤسسات الدولة والاعتزاز بإنجازاتها: آخر الإحصائيات	**15**
فلسطين المحتلة: قضية الأردنيين الأولى	**18**
الوضع الإقتصادي الراهن: إلى أين نحن متجهون؟	**22**
الأوضاع المعيشية: الفرد والأسرة والمجتمع	**22**
كورونا والاقتصاد والمجتمع: الفيروس يفتك برضى الأردنيين عن حكومتهم	**27**
الفساد والاقتصاد الأردني: المرض المُزمن	**31**
الطريق نحو الاصلاح السياسي: المشي على الماء	**34**
ما الذي يفكر به الاردنيون؟	**34**
الحريات العامة في الأردن: للحكومة ما أخذت... وللحكومة ما أخذت... !!!!	**38**
القوانين الناظمة للحياة السياسية: جدليّة السُّلطة والحرّيّة	**39**
العدالة والمساواة: أحلامٌ وآمال	**40**
البنية المجتمعية والاصلاح المجتمعي	**42**
الثقة المجتمعية	**42**
السعادة في الاردن	**45**

تقييم شامل لأداء الحكومة وأهم القضايا الراهنة التي تواجه الأردن بعد مرور 200 يوم على تشكيل الحكومة

وجه جلالة الملك عبد الله الثاني في كتاب التكليف السامي للدكتور بشر الخصاونة بضرورة تشكيل الحكومة من قيادات "فكرة.." . ولكن، ما هي ثقة الأردنيين بعد مئتي يوم في حكومة الدكتور بشر الخصاونة ومدى تطبيقها لكتاب التكليف السامي من استخدام ذوي الكفاءة والتميز، وإلى أي حد نجحت الحكومة في كسب ثقة المواطنين؟؟ ثم ما هي أهم المشكلات والقضايا التي تواجهها المملكة محليًا وإقليميًا من وجهة نظر المواطنين؟

الغالبية العظمى من الأردنيين (58%) يرون أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه السلبي، و58% يعتقدون أن الحكومة كانت غير قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية.

تصدرت قضايا البطالة وقلة فرص العمل بنسبة 39.4%، قائمة التحديات/المشكلات **المحلية** التي تواجه الأردن اليوم، وعلى الحكومة البدء في معالجتها بشكل فوري من وجهة نظر الأردنيين. وجاء بعدها تردي الاوضاع الاقتصادية بنسبة 16.4%، ازمة كورونا وتداعياتها بنسبة 13.6%، ازدياد مستويات الفقر بنسبة 10.5%، التعلم عن بعد وعودة المدارس للتدريس الوجاهي بنسبة 5%،انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية بنسبة 4.6%، الارتفاع المستمر للاسعار وغلاء المعيشة وتدني الدخل بنسبة 4.4%.

أما بالنسبة لأهم التحديات/ المشكلات الإقليمية التي تواجه الأردن اليوم، وعلى الحكومة البدء في معالجتها بشكل فوري من وجهة نظر الأردنيين، فاحتلت القضية الفلسطينية المرتبة الأولى بنسبة 35.9%. وجاء بعدها تردي الاوضاع الاقتصادية بصفة عامة 13%، الحروب والنزاعات في المنقطة 11%، ازمة كورونا وتداعياتها 9%، مستويات البطالة والفقر 8%، فيما أفاد 18% عدم معرفتهم عن أي مشكلات إقليمية راهنة.

الجدول (1): بر أيك ما هي أهم مشكلة /تحدي محلية تواجه الأردن اليوم، وعلى الحكومة البدء في معالجتها بشكل فوري؟

المشكلة	%
ازدياد مستويات البطالة وقلة فرص العمل	39.4
تردي الاوضاع الاقتصادية بصفة عامة	16.4
تداعيات جائحة كورونا وما نتج عنها	13.6
ازدياد مستويات الفقر	10.5
التعلم عن بعد وعودة المدارس للتدريس الوجاهي	5.0
انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية	4.6
الارتفاع المستمر للاسعار وغلاء المعيشة وتدني الدخل	4.4
تردي الخدمات العامة والبنية التحتية	1.2
لا أعرف	3.0
أخرى	1.9
المجوع	100.0

الجدول (2): بر أيك ما هي أهم مشكلة/ تحدي إقليمية تواجه الاردن اليوم، وعلى الحكومة البدء في معالجتها بشكل فوري؟

المشكلة	%
القضية الفلسطينية	35.9
الأوضاع الاقتصادية بشكل عام	13.1
الحروب والنزاعات في المنقطة	11.0
ازمة كورونا وتداعياتها	9.1
مستويات البطالة والفقر	8.1
اللاجئين السوريين	2.1
غياب الوحدة العربية وعدم التعاون الدولي	0.9
أخرى	1.8
لا أعرف/ رفض الإجابة	180.
المجوع	100.0

- **تقييم أداء الحكومة: علامات دون الخمسين بالمئة !!!!**

تراجع كبير في ثقة الأردنيين بالحكومة اليوم بعد 200 يوم على التشكيل. حيث أن 57% من الأردنيين لا يثقون بالحكومة، مقارنة ب-48% كانوا لا يثقون بها عند التشكيل. بصفة عامة، تراجعت ثقة الأردنيين في الحكومة الحالية بنسبة إجمالية بلغت 9%. لقد كان هذا الانخفاض تدريجيًا، الأمر الذي قد يعكس إتجاهًا واضحًا نحو زيادة فجوة الثقة في المستقبل القريب. في جميع الأحوال، حوالي نصف المواطنين (48%) لم يثقوا بحكومة الخصاونة على الإطلاق، منذ تشكيلها و حتى الآن.

الشكل (1): بصفة عامة، إلى أية درجة تثق في الحكومة الحالية؟ (متوسط الثقة كنسبة مئوية)

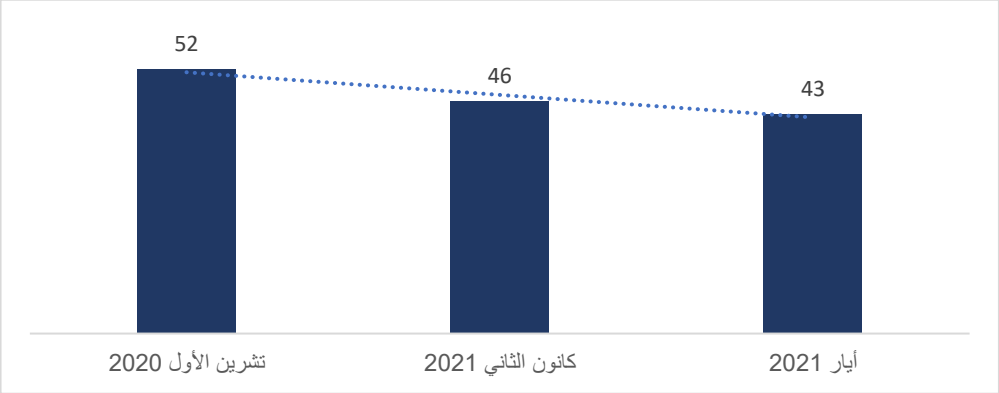

تراجع تفاؤل الأردنيين بالحكومة من 55% عند التشكيل إلى 38% بعد مرور 200 يوم، والحكومة تأتي على ما تبقى من تفاؤل لدى الأردنيين. هذا الانحدار في معدلات التفاؤل بالحكومة بشكل عام قد يعكس سيطرة اليأس على الشعب لانعدام اهتمامهم بهمومهم ومطالبهم وأولاوياتهم، وعدم تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية أولاً، والتعليمية والصحية ثانياً. بالإضافة إلى اعتقاد غالبية الأردنيين (59%) أن الفريق الوزاري الحالي ورئيسهم لا يعملون بانسجام مع بعضهم البعض. فقط 29% يعتقدون أنهم يعملون بانسجام، و12% لا يعرفون.

الشكل (2): الى أية درجة أنت متفائل بالحكومة الحالية بعد مرور 200 يوم على التشكيل؟ (متوسط التفائل كنسبة مئوية)

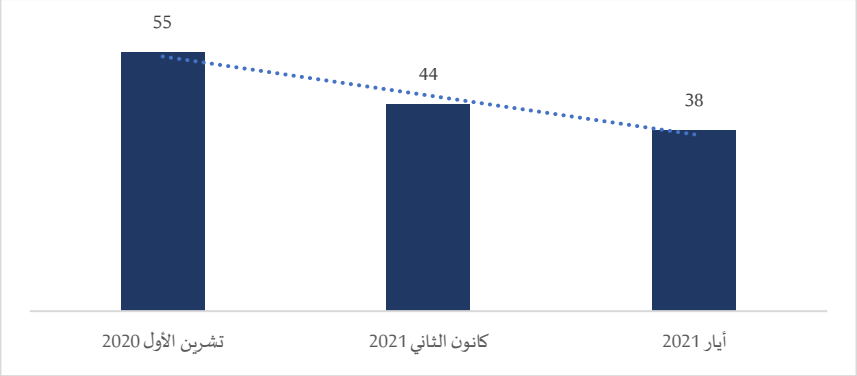

42 % فقط من الأردنيين يعتقدون أن الحكومة كانت قادرة على تحمل مسؤوليات المرحلة الماضية، مقارنة ب-53% كانوا يعتقدون ذلك عند مرحلة التشكيل. كما وتراجعت ثقة الأردنيين بقدرة رئيس الحكومة على تحمل مسؤولياته من 56% عند التشكيل إلى 42% بعد مئتي يوم، وأيضاً تراجعت ثقتهم بقدرة الفريق الوزاري على تحمل مسؤولياته من 53% إلى 39% في ذات المدة الزمنية.

بالإضافة إلى ذلك، تراجعت ثقة الأردنيين بانسجام الفريق الوزاري والرئيس، حيث أفادت غالبية الأردنيين أن رئيس الوزراء وفريقه لا يعملون بانسجام (59%).

الجدول (3): درجة تحمل حكومة الدكتور بشر الخصاونة لمسؤولياتها

تقييم أداء الحكومة الحالية (النسب المئوية)	تشرين الأول 2020 التشكيل	كانون الثاني 2021 بعد 100 يوم	أيار 2021 بعد 200 يوم
أداء الحكومة	53	47	42
أداء الرئيس	56	48	42
أداء الفريق الوزاري	53	44	39

الشكل (3): درجة تحمل حكومة الدكتور بشر الخصاونة لمسؤولياتها

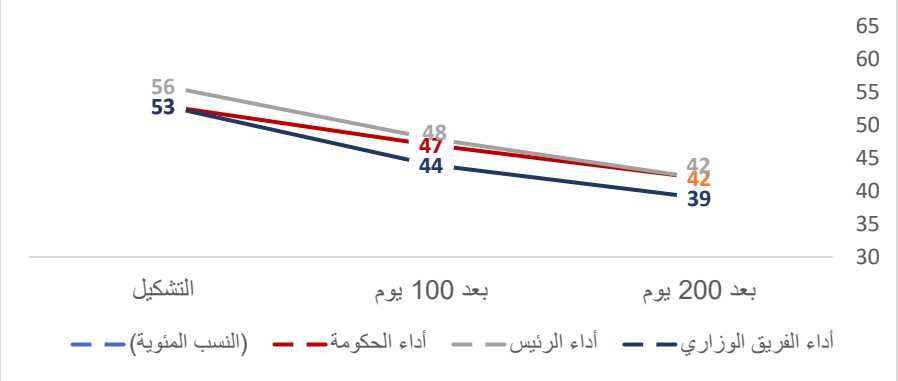

أما بالنسبة لتقييم أداء الحكومة في الموضوعات التي أوكلت إليها في كتاب التكليف السامي، فقد انخفض اعتقاد الأردنيين بأن الحكومة ستنجح في معالجة أي من المهام الموكلة لها بشكل ملحوظ؛ ليتقلص بين 10-29 نقاط/نقطة ما بين مرحلة التشكيل ومرور 200 يوم. فقد تراجعت ثقة الأردنيين بقدرة الحكومة على تصميم برامج وتوفير بيئة تسهل على الرياديين تأسيس الشركات الناشئة (-29%)، وتذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والاجنبي (-28%)، والنهوض بالقطاع الزراعي وتنظيمه وتطويره (-26%) على وجه الخصوص.

لم تنجح الحكومة بحسب رأي الأردنيين في أي من المهام التي أوكلت إليها بموجب كتاب التكليف، حيث لم تسجل الحكومة نسبة 50% اللازمة للنجاح، كما يبين الجدول أدناه. فقد بلغت معظم التقييمات أقل من الثلث، وبالأخص مشكلة توفير فرص العمل(13%)، وتطوير منظومة التعلم عن بعد (20%).

الجدول (4): النسب المئوية للأردنيين الذين أفادوا بأن الحكومة ستنجح في معالجة عدد من الموضوعات الرئيسة التي وردت في كتاب التكليف

تقييم أداء الحكومة في الموضوعات التي أوكلت إليها في كتاب التكليف السامي (النسب المئوية)	تشرين الأول 2020 التشكيل	كانون الثاني 2021 بعد 100 يوم	أيار 2021 بعد 200 يوم
تحسين النظام الصحي والرفع من جاهزيته وقدرته	59	46	46
زيادة المشمولين في برنامج التامين الصحي	55	40	43
تطوير منظومة المراكز الصحية الشاملة، وعدالة توزيعها على المحافظات	54	41	44
تحقيق التعافي الاقتصادي من خلال برامج واضحة ضمن مدة زمنية محددة	44	27	26
تعزيز سياسية الاعتماد على الذات	49	32	36
توفير فرص العمل	38	17	13
تطوير منظومة التعلم عن بعد	35	16	20
تطوير منظومة الأمان الاجتماعي، وربطها بمنظومة التعليم والصحة والعمل؛ لضمان حياة كريمة لكل الأردنيين	48	29	30
النهوض بالقطاع الزراعي وتنظيمه وتطويره	53	25	27
التركيز على السياحة وتحسين المنتج السياحي وتنويعه	54	23	25
هيكلة قطاع الطاقة بما ينعكس على زيادة كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات كافة، وخفض كلفها	49	23	26
تحسين وتفعيل منظومة النقل العام وزيادة كفاءتها	48	28	30
تصميم برامج وتوفير البيئة التي تسهل على الرياديين تأسيس الشركات الناشئة	50	26	29
تذليل العقبات أمام الاستثمار الوطني والاجنبي	54	25	26
تطوير الجهاز الإداري للدولة	52	30	30

تطوير منظومتين الضريبة والجمركية وأدوتهما	52	27	31
ترسيخ مبدأ سيادة القانون	62	43	40
صون المال العام من خلال إجراءات حكومية خاضعة للرقابة من مؤسسات رقابية قوية وفعالة	52	32	32
مواصلة دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية، وتوفير سُبل العيش الكريم لمنتسبيها	65	43	49
دعم المتقاعدين العسكريين وتحسين ظروفهم المعيشية	56	37	45
مواصلة الدعم والمساندة للأشقاء الفلسطينيين، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف	66	47	52
تعزيز العمل العربي المشترك، وتوسيع التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، بما يحقق المصالح المشتركة.	60	35	40

- **إلى أين نحن ذاهبون؟**

ارتفاع نسبة من يعتقدون أن الأمور في الأردن تسير في الاتجاه السلبي. هذا وقد تزايدت هذه النسبة تدريجيًا منذ تشكيل الحكومة المُستطلعة، حيث بلغت 53% في تشرين الأول من العام الماضي (2020) وازدادت بإجمالي 5% على مدار المئتي يوم الماضيين. فيما يرى (38%) فقط أن الأمور تسير في الاتجاه الإيجابي، بينما كانت هذه النسبة تبلغ 42% عند مرحلة التشكيل وقلّت بنسبة 4% حتى اليوم.

تعود هذه النظرة المتشائمة لاتجاه سير الأمور في الأردن إلى عدة أسباب بحسب الأردنيين، أبرزها تدهور الاوضاع الاقتصادية (28.0%)، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة (27.7%)، أزمة كورونا وتأثيراتها على كافة المجالات (10.3%)، سوء الإدارة الحكومية (8.5%)، انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية (7.2%)، ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (5.7%)، تردي الأوضاع بشكل عام (5.0%)، وعدم وجود اصلاحات حقيقية (2.8%).

يبقى تردي الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة وارتفاع معدلات الفقر والبطالة أبرز أسباب الاعتقاد بأن الأمور تسير في الاتجاه السلبي، كما جاء في الاستطلاعات السابقة.

الجدول (5): لماذا تعتقد أنها تسير في الاتجاه السلبي؟ من الـ 58%

السبب	%
تردي الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة	28.0
ارتفاع معدلات الفقر والبطالة	27.7
تداعيات جائحة كورونا على القطاعات كافة	10.3
سوء الإدارة الحكومية	8.5
انتشار الفساد والواسطة والمحسوبية	7.2

ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة	5.7
تردي الأوضاع بشكل عام	5.0
لا يوجد اصلاحات حقيقية	2.8
تدني الرواتب ومستوى الدخل	2.0
مشاكل التعلم عن بعد	1.8
لا اعرف/ لا يوجد إجابة	0.6
أخرى	0.4
المجوع	100.0

الجدول (6): كيفية سير الأمور في الأردن، هل هي في الاتجاه الايجابي أم في الاتجاه السلبي؟

حكومة الدكتور بشر خصاونة (النسب المئوية)	تشرين الأول 2020 التشكيل	الفرق الإحصائي بين مرحلة التشكيل وبعد مرور 100 يوم	كانون الثاني 2021 بعد 100 يوم	الفرق الإحصائي بين مرور 100 يوم و200 يوم على التشكيل	أيار 2021 بعد 200 يوم	الفرق الإحصائي بين مرحلة التشكيل وبعد مرور 200 يوم
الأمور تسير في الاتجاه الإيجابي	42	0.03 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	40	0.26 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	38	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية
الأمور تسير في الاتجاه السلبي	53	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	57	0.58 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	58	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية
لا اعرف/غير متأكد	5	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	3	0.13 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	4	0.02 يوجد فرق ذو دلالة احصائية

الثقة بمؤسسات الدولة والاعتزاز بإنجازاتها: آخر الإحصائيات

يحيي الأردنيون هذا العام مئوية الدولة والذكرى الخامسة والسبعين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية. وبينما احتفل الأردن بتاريخ 4/11 بمرور مائة عام على تأسيس الدولة الاردنية، أعرب 47% فقط من الأردنيين متابعتهم لتلك الاحتفالات. بينما لم يتابع 50% من الأردنيين الاحتفالات التي أجريت بمناسبة مئوية الدولة الأردنية. وعند السؤال عن شعور المواطنين تجاه هذه المناسبة، فقد عبّر ثلثا (63.8%) الأردنيين عن مشاعر إيجابية بالرغم من عدم متابعتهم لهذه الاحتفاليات، تمثلت بالشعور: 1) بالفخر والاعتزاز والانتماء(38.4%)، 2) بالفرح والسعادة (16.3)، 3) وبأن الأردن دولة عريقة ومستقرة (9.1%). ومن الناحية

الأخرى، عبر حوالي الخمس عن مشاعر حيادية (17.3%) أو سلبية تمثلت بعدم الرضى والإحباط (3.5%) بمناسبة مضي ١٠٠ عام على تأسيس الدولة الأردنية.

الشكل (4): هل تابعت أي من الاحتفالات التي أجريت بمناسبة مئوية الدولة الأردنية؟

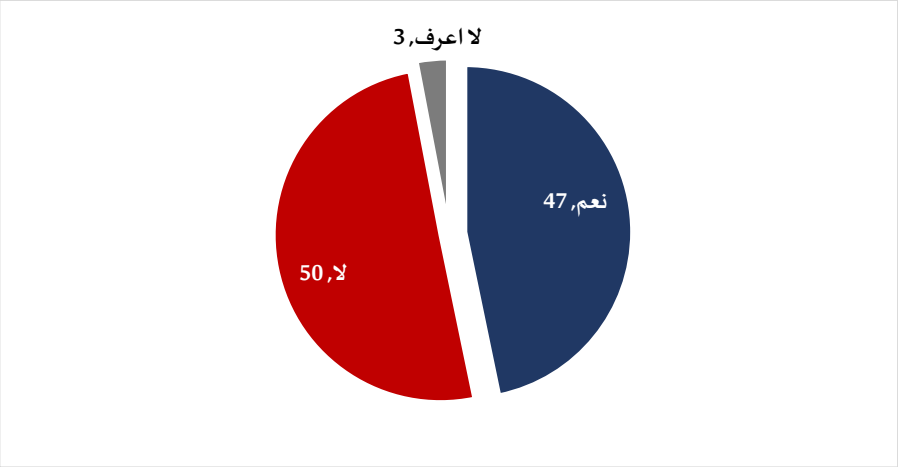

الجدول (7): ما هو شعورك بمناسبة مرور 100 عام على تأسيس الدولة الأردنية؟

	%
الفخر والاعتزاز والانتماء	38.4
لا أشعر بشيء	17.3
الفرح والسعادة	16.3
أشعر بأنها دولة عريقة ومستقرة	10.5
الشعور بعدم الرضى والإحباط	3.5
الحرية والاستقلال	2.4
غير مهتم	0.9
لا أعرف	8.4
أخرى	2.3
المجموع	100.0

لقد تعمقت وتوسعت فجوة الثقة في الأردن بين المواطنين ومؤسسات الدولة الحكومية وبشكل مُضطرد منذ مرحلة تشكيل حكومة الخصاونة وحتى اليوم.

فقد تراجعت ثقة الأردنيين بمعظم مؤسسات الدولة وجهاتها الحكومية بفرق 5-13 نقاط/نقطة بين تشرين الأول من عام 2020 وأيار 2021. مثلاً، تراجعت ثقة الأردنيين بالقضاء الاردني بفارق 10 نقاط؛ لتتقلص من 64% حين مرحلة تشكيل الحكومة الحالية إلى 54% بعد مرور 200 يوم. وكذلك الحال مع النقابات المهنية (48% إلى 42%)، والنقابات العمالية (من 46% إلى 41%)، ووسائل الإعلام الأردنية(من 48% إلى 42%).

أما بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، فقد بقيت نسبة ثقة الاردنيين ثابتة بين مرحلتي التشكيل ومرور المئتا يوم، لتبلغ 22% فقط، وهي نسبة متدنية جداً، بل وشهدت انخفاضاً طفيفاً بين هاتين المرحلتين لتصل إلى 17% في مرحلة مرور مئة يوم على التشكيل الحكومة الحالية.

أما بالنسبة إلى مجلس النواب، فقد ازدادت ثقة الأردنيين بها بفارق 6% بين مرحلة تشكيل الحكومة ومرور أول مئة يوم على تشكيلها لتبلغ 26%، وحافظت على هذا النسبة حتى اليوم.

ومع ذلك، فقد تصدرت مؤسسات الجيش العربي (85%)، والأمن العام (83%) والمخابرات العامة (82%) لائحة أكثر المؤسسات التي يثق بها الأردنيون، مقابل تراجع ثقة الاردنيين بمعظم مؤسسات الدولة. ومن الجدير بالذكر أن ثقة الأردنيين حتى بمؤسسات المجتمع المدني تقلصت بنسبة 13%، لتصبح قريبة من ثقة الاردنيين بالحكومة، بل وأقل قليلًا.

جدول (8): الى أي درجة تثق بالمؤسسات/ الجهات التالية

الثقة (النسب المئوية)	تشرين الأول 2020 التشكيل	كانون الثاني 2021 بعد 100 يوم	أيار 2021 بعد 200 يوم
الجيش العربي	**92**	**89**	**85**
الأمن العام	**91**	**87**	**83**
المخابرات العامة	**91**	**88**	**82**
القضاء	64	54	54
النقابات المهنية: المهندسين، الأطباء، المحاميين...	49	47	44
وسائل الإعلام الأردنية	48	46	42
النقابات العمالية	46	41	41
الحكومة	44	39	35
مؤسسات المجتمع المدني	47	41	34
مجلس النواب	20	26	26
الأحزاب السياسية	22	17	22
أساتذة الجامعات	--	65	63
الجامعات الأردنية الحكومية	--	63	60
الأئمة وعلماء الدين في الأردن	--	52	47
الجامعات الأردنية الخاصة	--	49	47
المواقع الالكترونية	--	35	36
منصات التواصل الاجتماعي	--	37	36
الصحف اليومية	--	34	36
ديوان الخدمة المدنية	--	--	31
التلفزيون الأردني	--	--	41
المعلمون	--	--	64

وبالرغم من أزمة الثقة بين الأردنيين والحكومة والمؤسسات الحكومية، يشعر الأردنيون بالفخر والاعتزاز بدولتهم وبإنجازاتها وبأداء الأجهزة والقوى الأمنية وبالنظام القضائي والنظام الصحي. إلا أنهم غير راضين من إنجازات الدولة المتعلقة بالنظام التعليمي والإنجازات الإقتصادية في الأردن، والبرلمان واستقلال قراراته.

الجدول (9): الى اي درجة تشعر بالفخر والاعتزاز بالدولة الأردنية فيما يتعلق بالنواحي التالية؟

(النسب المئوية)	فخور جداً	فخور بعض الشيء	لست فخوراً	لست فخوراً على الإطلاق	لا اعرف	المجموع	الوسط الحسابي %
أداء الأجهزة والقوى الأمنية في الأردن	70	22	4	3	1	100	87
النظام القضائي	21	48	13	13	5	100	60
النظام الصحي	18	51	14	16	2	100	57
حالة الديمقراطية في الأردن	19	44	18	15	4	100	57
الإنجازات التكنولوجية والعلمية	12	46	16	15	11	100	54
الإنجازات الرياضية	10	38	18	17	17	100	49
الإنجازات في مجال الأدب والفنون	9	37	18	17	20	100	49
مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين	10	45	20	22	3	100	48
حرية الصحافة والتعبير	9	40	21	19	12	100	48
العدل والمساواة في التعامل مع أفراد المجتمع	9	43	22	22	4	100	47
البنية التحتية وشبكة المواصلات العامة	9	42	19	25	5	100	46
الحكومة في الأردن وقراراتها	10	38	22	25	5	100	45
النظام التعليمي	11	34	19	32	3	100	42
الإنجازات الاقتصادية في الأردن	7	34	26	28	4	100	41
البرلمان واستقلال قراراته	6	33	23	30	9	100	39

فلسطين المحتلة: قضية الأردنيين الأولى

أنهى وقف إطلاق النار الذي جاء بوساطة مصرية العدوان الاسرائيلي على غزة حيث بدأ سريان تنفيذ وقف إطلاق النار المتفق عليه ليلة الخميس 20\5\2021. وفي هذا المجال قام المركز بسؤال الأردنيين مجموعة من الاسئلة حول هذا الموضوع. (للتنويه: انتهى المركز من عملية جمع البيانات يوم الخميس 20\5\2021 وقبيل اعلان الهدنه ووقف اطلاق النار).

أفادت غالبية الأردنيين أن المشاعر التي انتابتهم بسبب ما حصل في القدس وفلسطين المحتلة هي مشاعر الحزن الشديد والاستياء والألم وعدم الرضى والغضب والتعب النفسي والإحباط. وأظهرت الغالبية من الأردنيين رضاها عن موقف الاردن تجاه ما حصل في القدس، في حين أن 25% فقط من الأردنيين عبروا عن رضاهم عن موقف الدول العربية الأخرى فيما حصل في القدس الشريف .

الجدول (10): ما هو شعورك تجاه ما يحصل في القدس حالياً؟

	%
الحزن الشديد	68.1
الغضب والانزعاج والاستنكار	14.0
التعاطف والدعاء لهم	3.5
التعب النفسي والقهر	2.6
الظلم	2.6
العجز والاحباط والخذلان	2.1
ابادة جماعية وحرب وتهويد	1.8
الجهاد والفخر بالمقاومة	0.9
أخرى	3.2
لا أعرف	1.2
المجموع	100.0

الشكل (5): الى أي درجة انت راض عن موقف الأردن تجاه ما يحصل/حصل في القدس الشريف؟

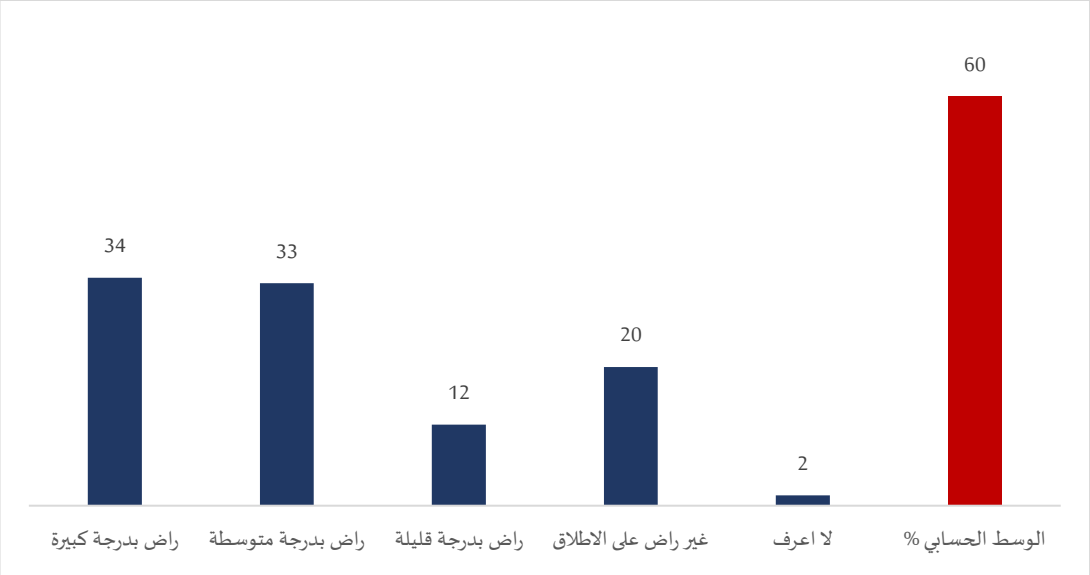

الشكل (6): الى أي درجة انت راض عن موقف الدول العربية تجاه ما يحصل/حصل في القدس الشريف؟

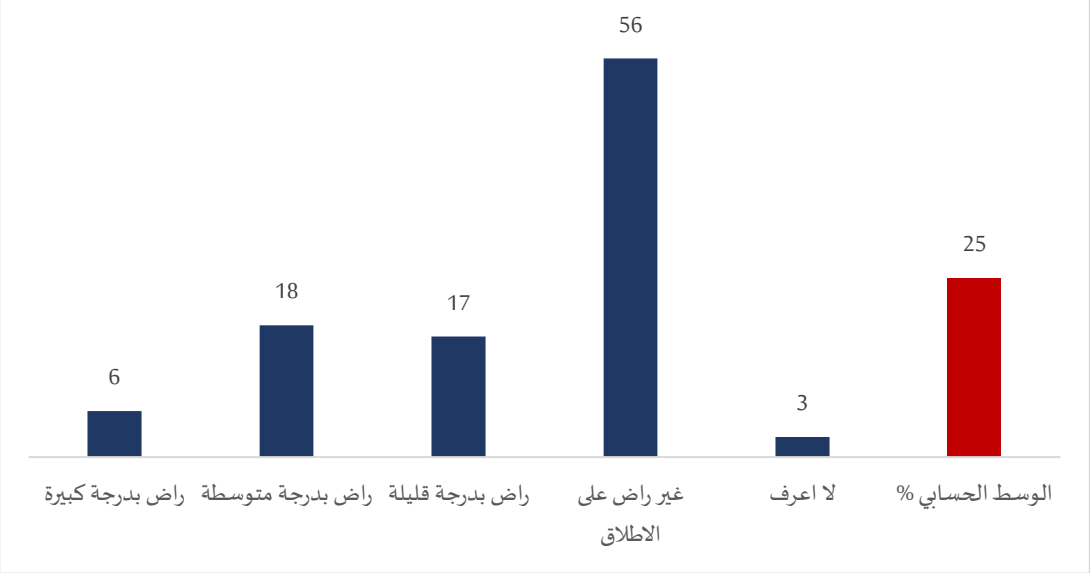

يعتقد 63% من الأردنيين أن طرد السفير الإسرائيلي من الأردن يشكل عامل ضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الأخيرة، فيما يعتقد 60% من الأردنيين أن استدعاء السفير الأردني من اسرائيل يشكل عامل ضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الأخيرة.

الشكل (7): الى أي درجة يشكل طرد السفير الإسرائيلي من الأردن عامل ضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الأخيرة؟

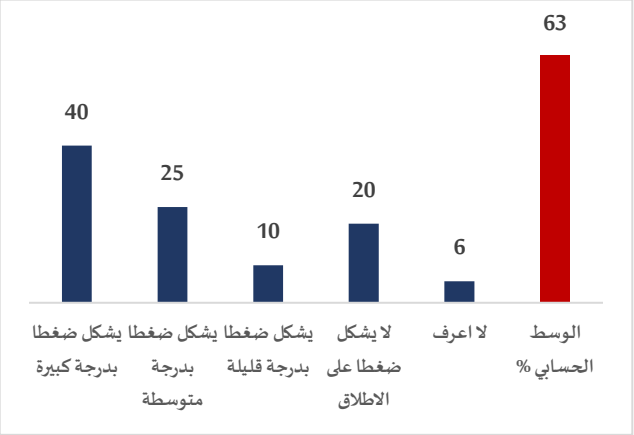

الشكل (8): الى أي درجة يشكل استدعاء السفير الأردني من اسرائيل عامل ضغط على إسرائيل للتراجع عن سياساتها الأخيرة؟

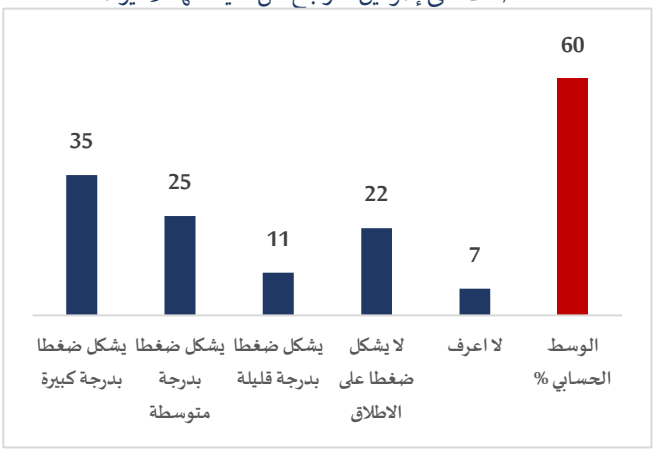

تم سؤال الأردنيين عن الاجراء الذي من الممكن أن يتخذه الأردن من أجل الضغط على إسرائيل لإيقاف ما يحصل في فلسطين المحتلة، وقد أظهرت النتائج ان حوالي ربع المستجيبين (27.6%) يعتقدون ان الاجراء الامثل في مثل هذه الحالة هو قطع العلاقات وطرد السفير، فيما يعتقد (9.7%) أن على الاردن فتح الحدود والسماح للمواطنين بالذهاب للدفاع عن القدس الشريف، ويعتقد 9.2% ان الاجراء الانسب هو التدخل العسكري وإعلان الحرب، ويعتقد 7.5% أنه علينا تقديم كافة اشكال الدعم والمساعدات للفلسطينين، ويعتق 6.8% أن الغاء الاتفاقات والمقاطعة لإسرائيل هو الاجراء الامثل. ويعتقد 6.6% أنه لا يوجد أي إجراء لايقاف ما يحصل في فلسطين المحتلة.

الجدول (11): بر أيك، ما هو الاجراء الذي من الممكن ان يتخذه الأردن من اجل الضغط على إسر ائيل لإيقاف ما يحصل في فلسطين المحتلة؟

	%
قطع العلاقات وطرد السفير	27.6
فتح الحدود	9.7
التدخل العسكري وإعلان الحرب	9.2
تقديم كافة اشكال الدعم والمساعدات للفلسطينيين	7.5
الغاء الاتفاقات والمقاطعة لإسرائيل	6.8
لا يوجد ا ي اجراء	6.6
التحرك الدبلوماسي والمحادثات على الصعيد الدولي	4.1
الوحدة العربية والإسلامية	2.9
الضغط بما يخص الوصاية الهاشميةعلى المقدسات	1.6
لا أعرف/ رفض الإجابة	17.7
أخرى	6.3
المجموع	100.0

ثلاثة ارباع الأردنيين (76%) يعتقدون أن عملية التهجير التي بدأت في حي الشيخ جراح هي البداية لتهويد القدس بشكل نهائي.

الشكل (9): هل تعتقد ان عملية التهجير التي بدأت في حي الشيخ جراح هي البداية لتهويد القدس بشكل نهائي؟

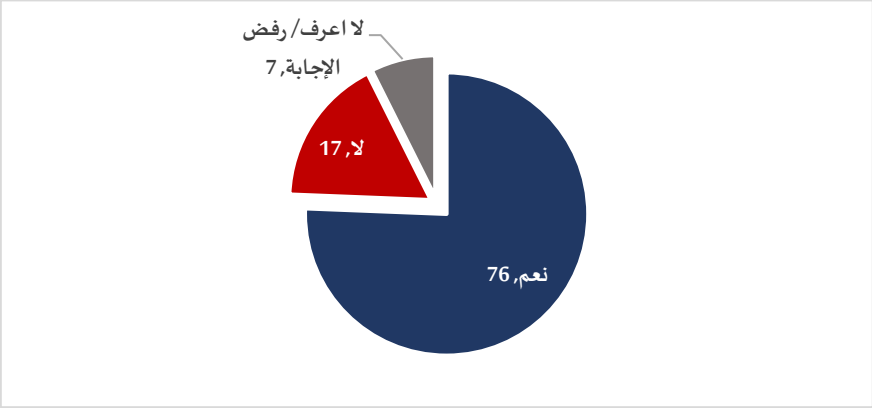

الوضع الإقتصادي الراهن: إلى أين نحن متجهون؟

يعد الوضع الإقتصادي في الأردن من الأمور التي تحظى باهتمام كبير. كما أن مستوى النجاح الاقتصادي في الدولة، و منعكساته على الرخاء الذي يشعر به المواطن، هو من أكثر المعايير التي تؤثر على درجة رضى المواطنين عن أداء الحكومة و مجريات الأمور في الأردن، و يأتي ذلك من تأثير مستوى النجاح الاقتصادي بشكل مباشر على حياة المواطنين اليومية.

يواجه الأردن اليوم، كما العالم أجمع، تبعات أزمة جائحة كورونا و آثارها الاقتصادية. فالتعطل الكبير الذي شهدته القطاعات الاقتصادية المختلفة منذ انتشار الفايروس في آذار 2020 أثرت على مستوى دخل المواطنين، و مبيعات المؤسسات و الشركات التجارية، و توفر فرص العمل و الأجور. كل ذلك أدى الى حالة عامة من التشاؤم في الشارع الأردني. الى جانب ذلك، فإن ملفات أخرى، كالفساد، تلعب دوراً مفصلياً في الأداء الاقتصادي في الأردن و منظور الشارع لمستقبل الأردن في هذا الملف.

- **تقييم الأردنيين للوضع الاقتصادي**

تُعتبر التحديات الإقتصادية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة ومحاربة الفساد من أكثر القضايا أهمية عند الأردنيين. ولأن الفشل أو النجاح في هذا القطاع هي من أكثر المعايير التي تؤثر على استقرار الأردن، لما لذلك من تأثير مباشر على حياة المواطنين اليومية، فإن استقراء آراء المواطنين بأداء الحكومة الإقتصادية ومحاربة الفساد تحتاج إلى دراسة وتأمّل .

ترى الغالبية العظمى من الأردنيين (78%) أن الأوضاع الاقتصادية في الأردن تسير في الاتجاه السلبي حالياً ، وتُعتبر التحديات الإقتصادية ومعالجة قضايا الفقر والبطالة ومحاربة الفساد من أكثر القضايا أهمية عند الأردنيين.

الشكل (10): هل تعتقد بأن الاقتصاد الأردني يسير في الاتجاه الإيجابي أم في الاتجاه السلبي؟

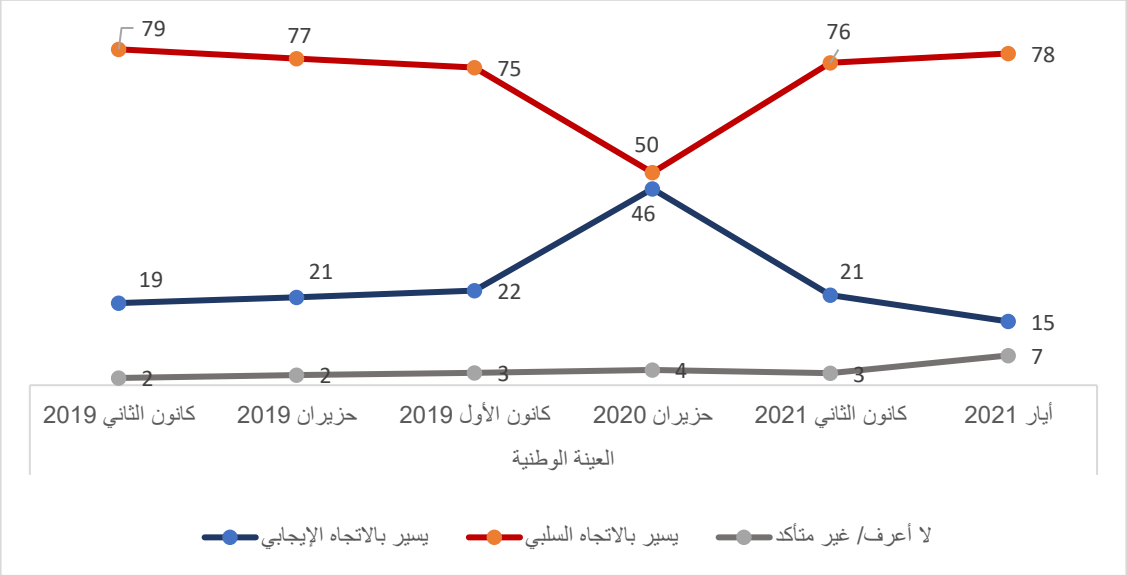

على الرغم من أن نصف الأردنيين تقريباً (45%) غير متفائلين بالاقتصاد الأردني خلال العام القادم، و40% غير متفائلين في الاقتصاد خلال العامين القادمين، فإنه يمكن ملاحظة "طريق إلى تفاؤل حذر مدفوع بالعودة إلى فتح القطاعات الإقتصادية ومُعاودة النشاط الاقتصادي

الشكل (11): بشكل عام، هل أنت متفائل في الاقتصاد الأردني خلال العام القادم؟

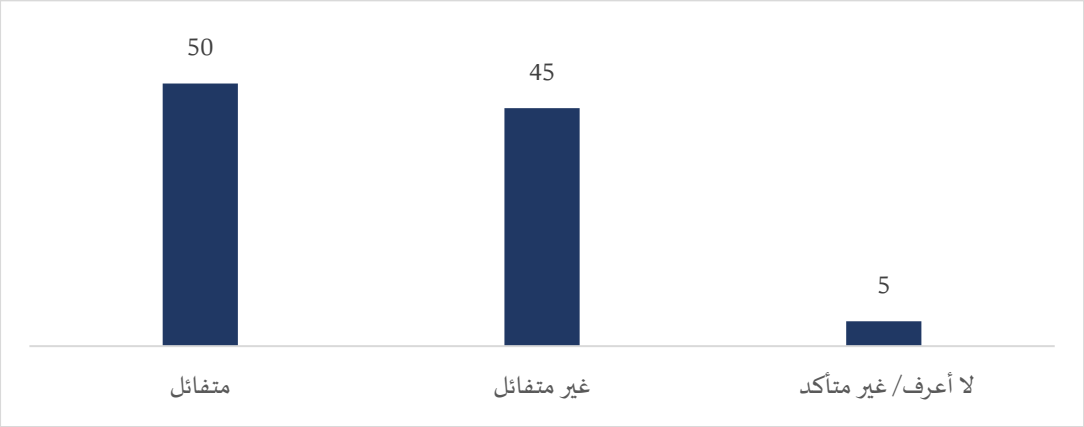

الشكل (12): بشكل عام، هل أنت متفائل في الاقتصاد الأردني خلال العامين القادمين

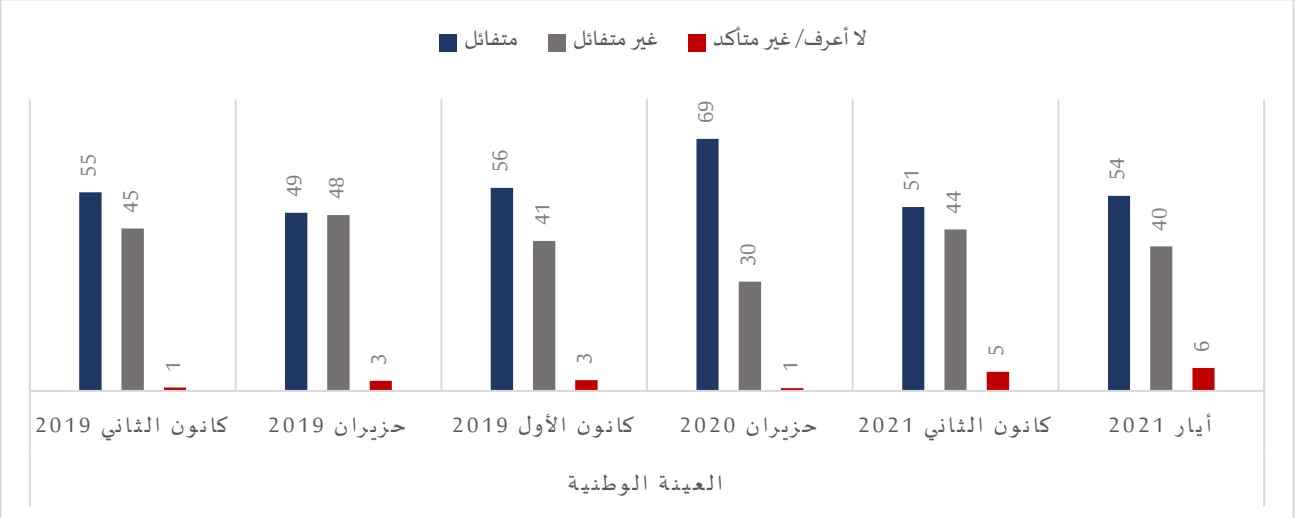

غالبية الأردنيين (62%) يرون أن وضعهم الاقتصادي اليوم أسوأ مما كان عليه قبل 12 شهر، و26% منهم يعتقدون انه سيكون أسوأ مما هو عليه بعد 12 شهر. بلغت التقييمات السلبية من قبل الأردنيين لأوضاع أسرهم الاقتصادية في ثلاث مراحل مختلفة من وجود الحكومة الحالية مقارنة بالاثني عشر شهراً الفائتة، نسباً تتراوح بين (62%) و (71%). أما التقييمات الإيجابية التي عبر أصحابها عن تحسن في الظروف الاقتصادية لأسرهم ،ولنفس الفترات الزمنية، فلم تزد عن (10%) في أحسن أحوالها. على الرغم من غلبة التقييمات السلبية، الا أنه يوجد تجاه فعلي في التقييمات نحو الإيجابية والتحسن.

الجدول (12): تقييم الأردنيين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية

تقييم الأردنيين لوضع أسرهم الاقتصادي (النسب المئوية)	تشرين الأول 2020 التشكيل	الفرق الإحصائي بين مرحلة التشكيل وبعد مرور 100 يوم	كانون الثاني 2021 بعد 100 يوم	الفرق الإحصائي بين مرور 100 يوم و200 يوم على التشكيل	أيار 2021 بعد 200 يوم	الفرق الإحصائي بين مرحلة التشكيل وبعد مرور 200 يوم
أفضل مما كان عليه	4	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	10	0.36 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	10	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية
كما كان عليه (لم يتغير)	26	0.55 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	24	0.06 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	29	0.27 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية
أسوأ مما كان عليه	71	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	65	0.02 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	62	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية

الشكل (13): مقارنات تقييم الأردنيين لوضع أسرهم الاقتصادي اليوم مقارنة بالاثني عشر شهراً الماضية

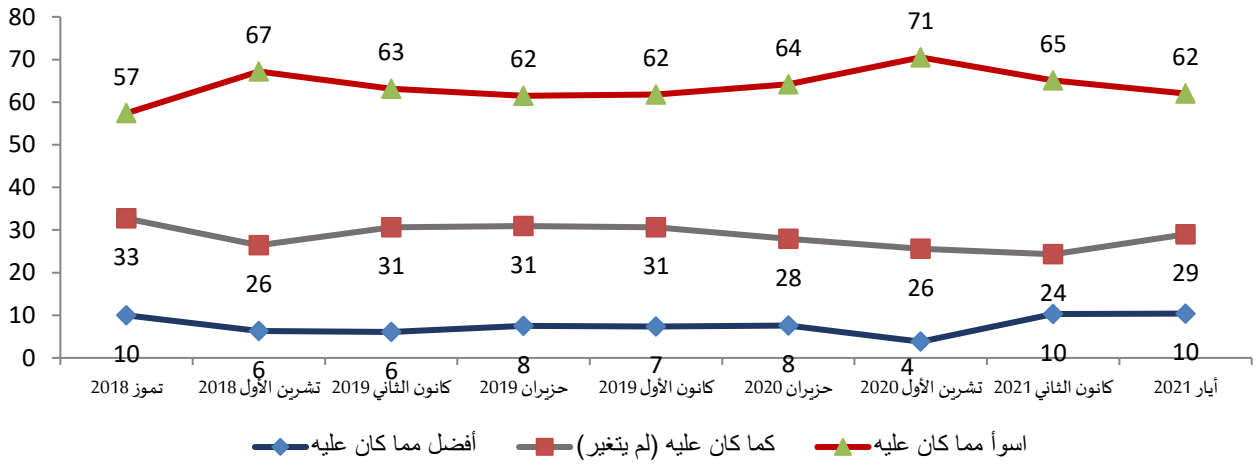

كانت توقعات الأردنيين لظروف أسرهم الاقتصادية عند تشكيل الحكومة الحالية في تشرين الأول من العام الفائت تميل نحو السلبية، فقد أجاب (20%) فقط من المواطنون بأنهم يعتقدون بأن وضع أسرتهم سيكون أفضل مما هو عليه، مقابل (39%) ممن أجابوا بعكس ذلك. اتجهت التوقعات نحو الإيجابية بشكل فعلي بعد مرور مئتي يوم على تشكيل الحكومة، فقد أعرب

(34%) من الأردنيين عن تفاؤلهم بالاثني عشر شهراً القادمة من حيث ظروف عائلاتهم الاقتصادية مقابل (26%) ممن رأوا خلاف ذلك.

الجدول (13): توقعات الأردنيين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

تقييم الأردنيين (النسب المئوية)	تشرين الأول 2020 التشكيل	الفرق الإحصائي بين مرحلة التشكيل وبعد مرور 100 يوم	كانون الثاني 2021 بعد 100 يوم	الفرق الإحصائي بين مرور 100 يوم و200 يوم على التشكيل	أيار 2021 بعد 200 يوم	الفرق الإحصائي بين مرحلة التشكيل وبعد مرور 200 يوم
أفضل مما هو عليه الآن	20	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	30	0.08 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	34	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية
كما هو عليه الآن (لن يتغير)	36	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	25	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	31	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية
أسوأ مما هو عليه الآن	39	0.6 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	39	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	26	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية
غير متأكد/ لا أعرف	5	1.0 لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية	6	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية	8	0.0 يوجد فرق ذو دلالة احصائية

الشكل (14): مقارنات توقعات الأردنيين للوضع الاقتصادي لأسرهم خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

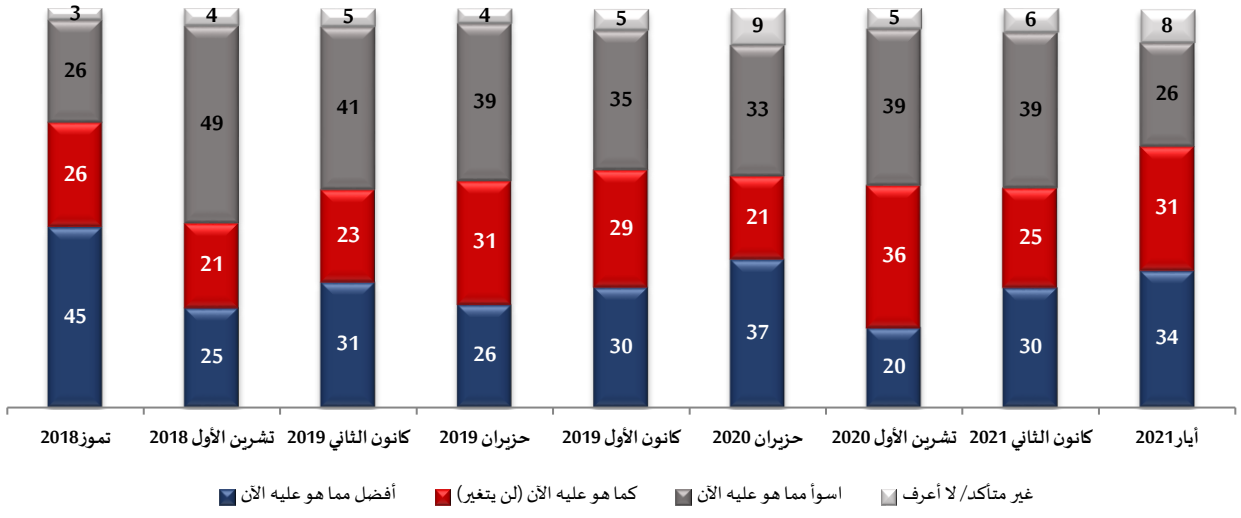

وكانت توقعات الأردنيون في أيار 2021 اكثر ايجابية فيما يتعلق باقتصـــاد الأردن خلال الســـنة القادمة مقارنة باســـتطلاع التشكيل، فقد بلغت نسبة من يعتقدون بأن الظروف الاقتصادية ستتجه للأفضل (34%) مقابل (33%) ممن يرون خلاف ذلك، مع انخفاض بمقدار (11%) في نسبة التوقعات السلبية منذ تشكيل الحكومة.

الشكل (15): مقارنات توقعات المواطنين للوضع الاقتصادي للأردن خلال الاثني عشر شهراً المقبلة

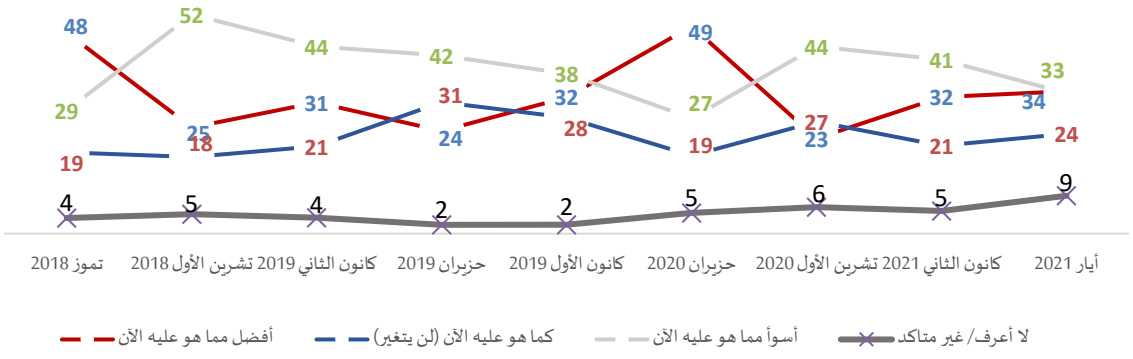

كورونا والاقتصاد والمجتمع: الفيروس يفتك برضى الأردنيين عن حكومتهم

35% من الأردنيين راضون بدرجة متوسطة عن الإجراءات الحكومية في مواجهة فيروس كورونا وتداعياتها الاقتصادية، بينما 33%من الأردنيين غير راضين على الإطلاق عن هذه الإجراءات. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل الرضى العام عند الأردنيين عن كافة الإجراءات الحكومية عما كان عليه مع بدايات تشكيل الحكومة، حيث انخفض من 55% إلى 47%. وبالمقابل ارتفعت النسبة العامة لعدم الرضى لإجراءات الحكومة من 20% إلى 33% في هذا الاستطلاع .

الجدول (14): بشكل عام، الى أية درجة أنت راضٍ عن القرارات التي اتخذتها الحكومة من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا؟

(النسب المئوية)	كانون الثاني 2021	أيار 2021
بدرجة كبيرة	22	16
متوسطة	42	35
قليلة	17	15
غير راض على الإطلاق	20	33
لا أعرف	0	1
متوسط الرضا	55	47

كما ويعتقد غالبية الأردنيين (89%) أن الحكومة كانت غير قادرة على التخفيف من تداعيات كورونا الاقتصادية على الفرد والأسر والمجتمع.

الشكل (20): الى أي درجة كانت الحكومة قادرة على إدارة الملف الاقتصادي وتداعيات ازمة كورونا الاقتصادية؟

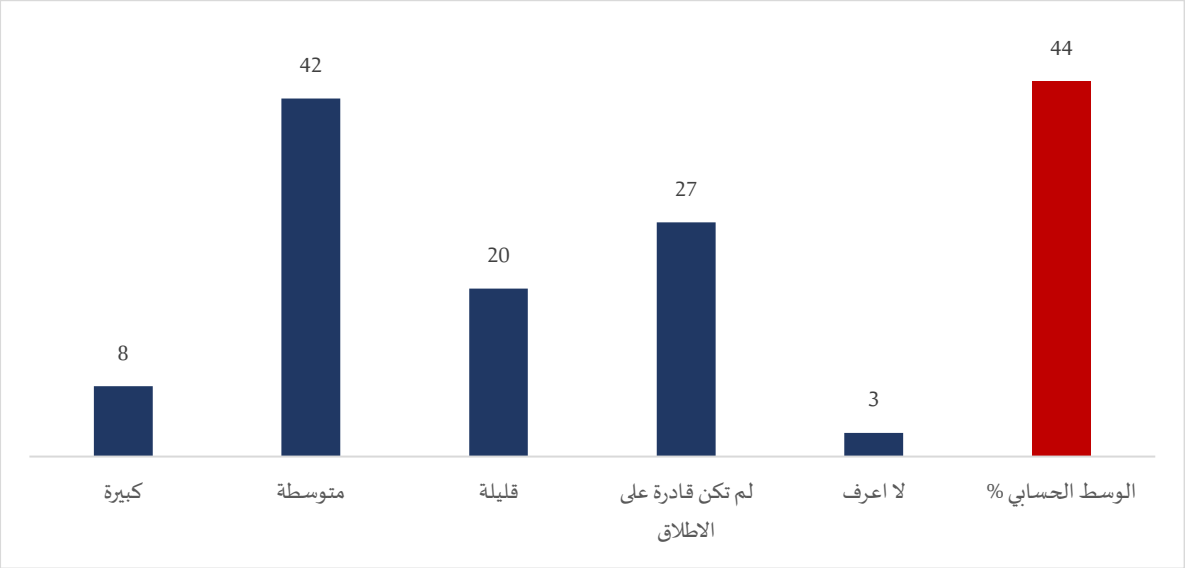

كما يبين الاستطلاع تراجع نسبة من يعتقدون بأن الحكومة وإجراءاتها نجحت في إدارة ملف أزمة كورونا، حيث انخفضت من 59% عند التشكيل إلى 56% بعد مئة يوم إلى 47% في استطلاع المئتي يوم .

مردُّ عدم الثقة هذا و تراجع رضى المواطنين عن الحكومة وإجراءاتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتخبط الإجراءات الحكومية وعقوباتها الجماعية على المواطنين والقطاعات الاقتصادية ومحاصرتها لحرية المواطنين دون الاستناد إلى أسس علمية مقنعة للرأي العام بخصوص إجراءات الحكومة المتشددة.

الشكل (21): برأيك، إلى أية درجة تعتقد بأنّ الحكومة الحالية نجحت في إدارة ملف أزمة كورونا؟(متوسط النجاح كنسبة مئوية)

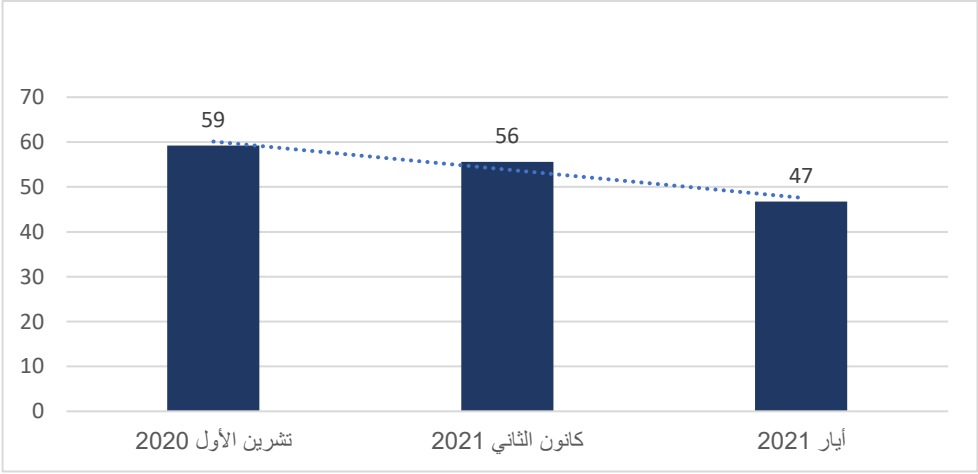

الغالبية العظمى(65%) من المواطنين يعتقدون أن الحكومة فشلت في حل مشكلات وتحديات القطاع الخاص خلال أزمة كورونا، و64% من الأردنيين يعتقدون انها كانت غير قادرة على حل مشكلات عمال المياومة.

الشكل (22): الى أي درجة كانت الحكومة قادرة على حل مشكلات القطاع الخاص خلال ازمة فيروس كورونا؟

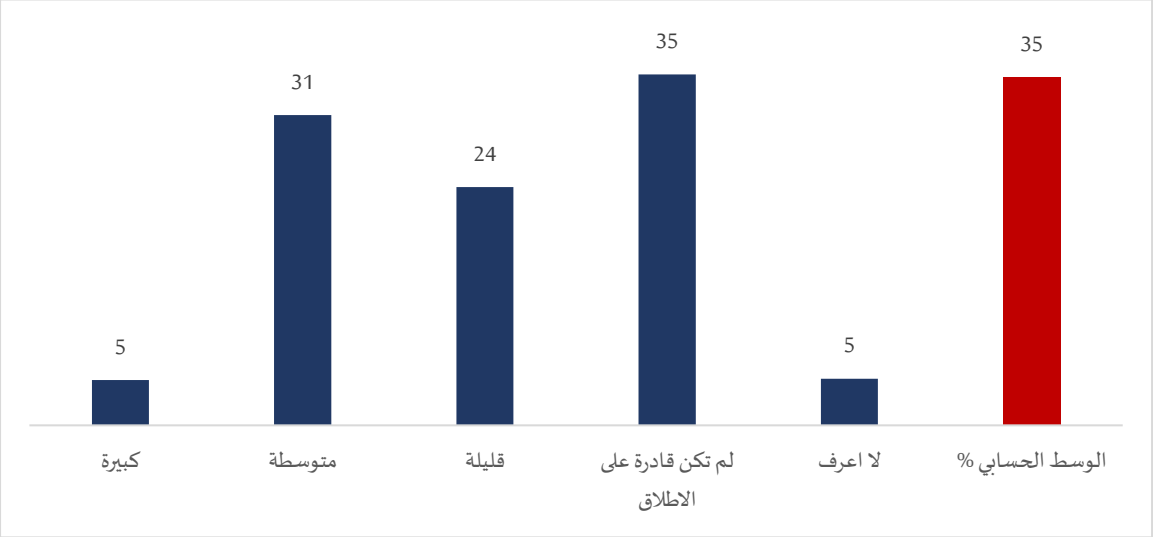

الشكل (23): الى أي درجة كانت الحكومة قادرة على حل مشكلات عمال المياومة خلال ازمة فيروس كورونا؟

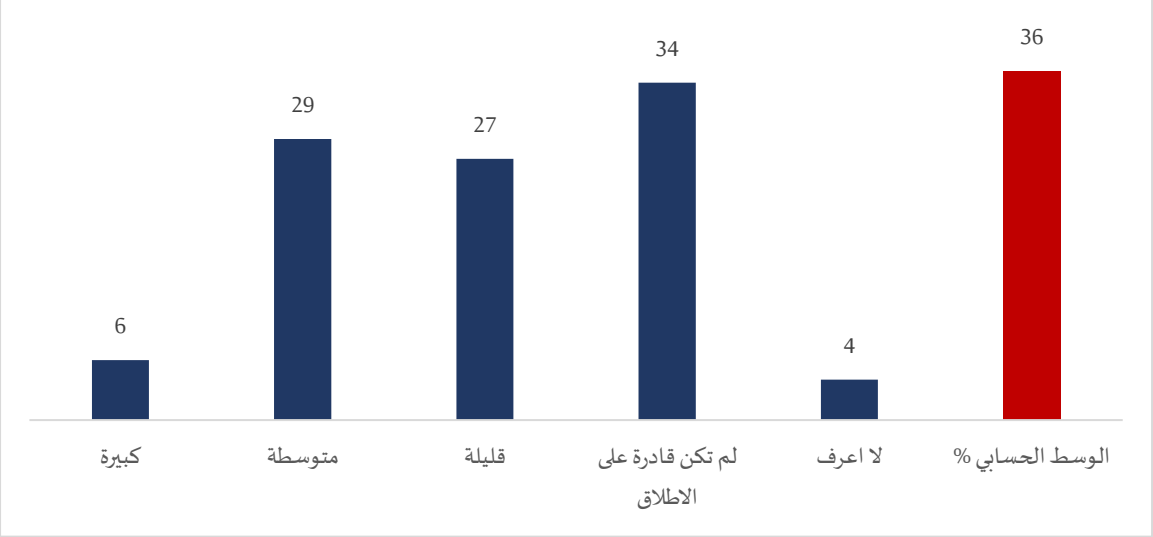

غالبية الأردنيين (54%) لم تعرف عن حزم الامان الاجتماعي التي أطلقها الضمان الاجتماعي للتعامل مع ازمة فيروس كورونا، وفقط 25% من 41% الذين عرفوا عن هذه الحزم استفادوا منها فعلياً.

الشكل (24): هل سمعت او قرأت عن حزم الأمان الاجتماعي التي اطلقها الضمان الاجتماعي للتعامل مع ازمة فيروس كورونا؟

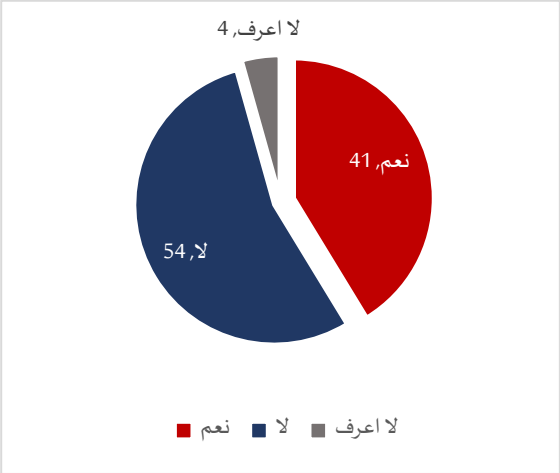

الشكل (25): هل استفدت من أي من هذه الحزم؟ من الـ41%

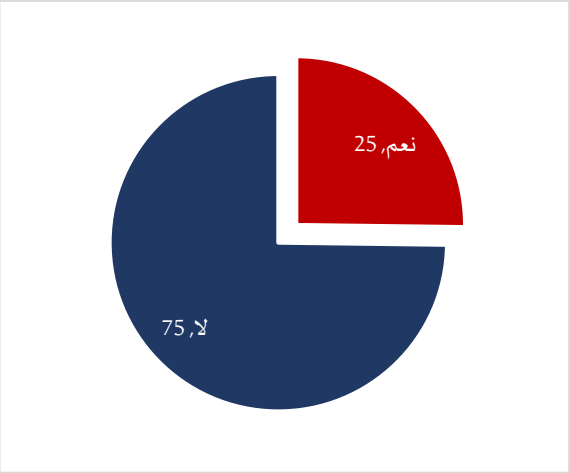

الغالبية العظمى من الأردنيين (75%) ترى أن عمال المياومة هم الفئة الأكثر تضرراً من أزمة كورونا وتداعياتها الاقتصادية، وفقط 36% من الأردنيين يرون أن عمال المياومة قد تلقت الدعم الذي تحتاجه. بالمقابل، 5% فقط من الأردنيين يعتقدون بأن موظفي القطاع العام هم الأكثر تضرراً، في حين أن أكثر من ثلث الأردنيين يعتقدون أن موظفي القطاع العام هم الأكثر استفادة من الدعم الحكومي على الرغم من أنهم الأقل تضرراً من الجائحة وتداعياتها الاقتصادية.

الشكل (26): برأيك من هي الفئة الأكثر تضرراً من جائحة كورونا؟

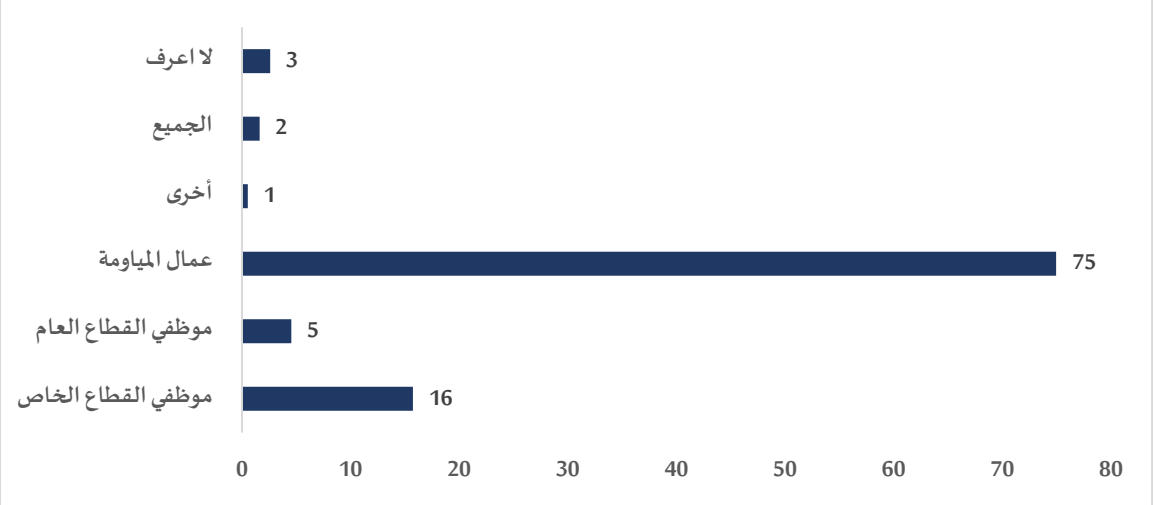

الشكل (27): برأيك من هي الفئة التي تلقت الدعم الأكبر من الحكومة خلال جائحة كورونا؟

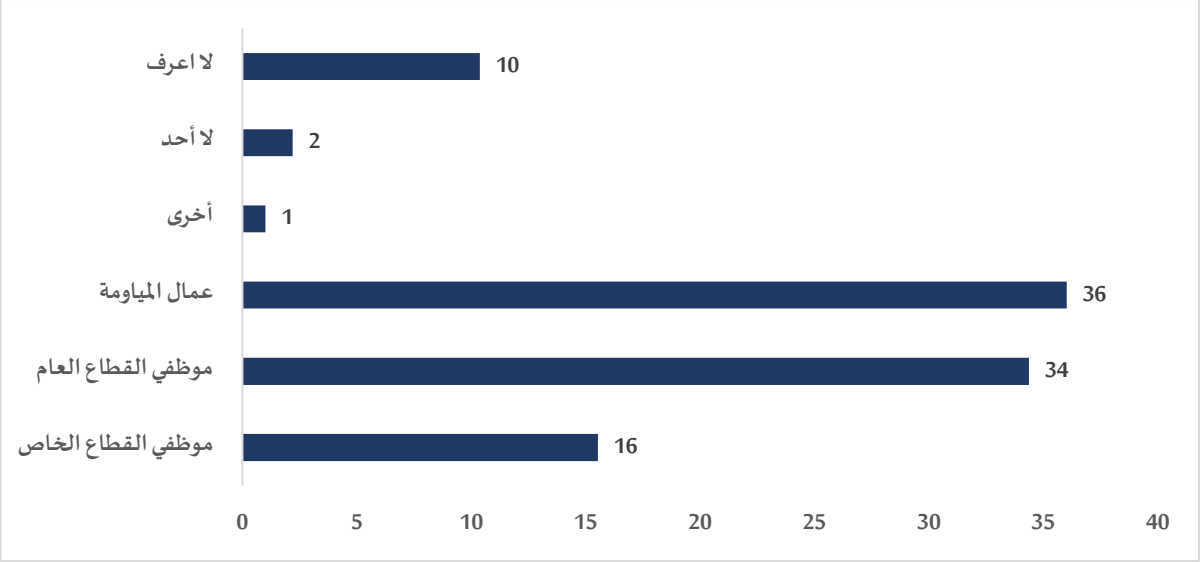

الفساد والاقتصاد الأردني: المرض المُزمن

تقريباً كل الأردنيين (94%)، يعتقدون أن الفساد المالي والإداري منتشر في الأردن، وغالبية الأردنيين (82%) يعتقدون أن الحكومة غير جادة وغير حريصة على محاربة هذا الفساد.

بالانتقال الى ملف الفساد، فقد تبين أن الغالبية العظمى من الأردنيين (66%) يعتقدون بأن الفساد المالي و الإداري منتشران جداً في الأردن و (24%) منهم بأن الفساد منتشر الى حد ما. بلغت في مقابل ذلك نسبة الذين يعتقدون بأن الفساد منتشر الى حد قليل أو غير منتشر على الإطلاق ما مجموعه (6%) فقط من الأردنيين. من الناحية الأخرى، فإن النسبة الكبرى من الأردنيين (36%) هم ممن يجدون بأن الحكومة جادة الى حد ما في محاربة الفساد، و تساوت نسبتي من يظنون بأن الحكومة غير جادة، أو غير جادة على الإطلاق في محاربة الفساد، إذ بلغت كل منهما (23%)، لم تتجاوز نسبة الأردنيين الذين يجدون الحكومة جادة جداً في محاربة الفساد (13%) فقط من الأردنيين.

الشكل (28): برأيك، إلى أي مدى تعتقد أن الفساد المالي والإداري منتشر في الأردن؟

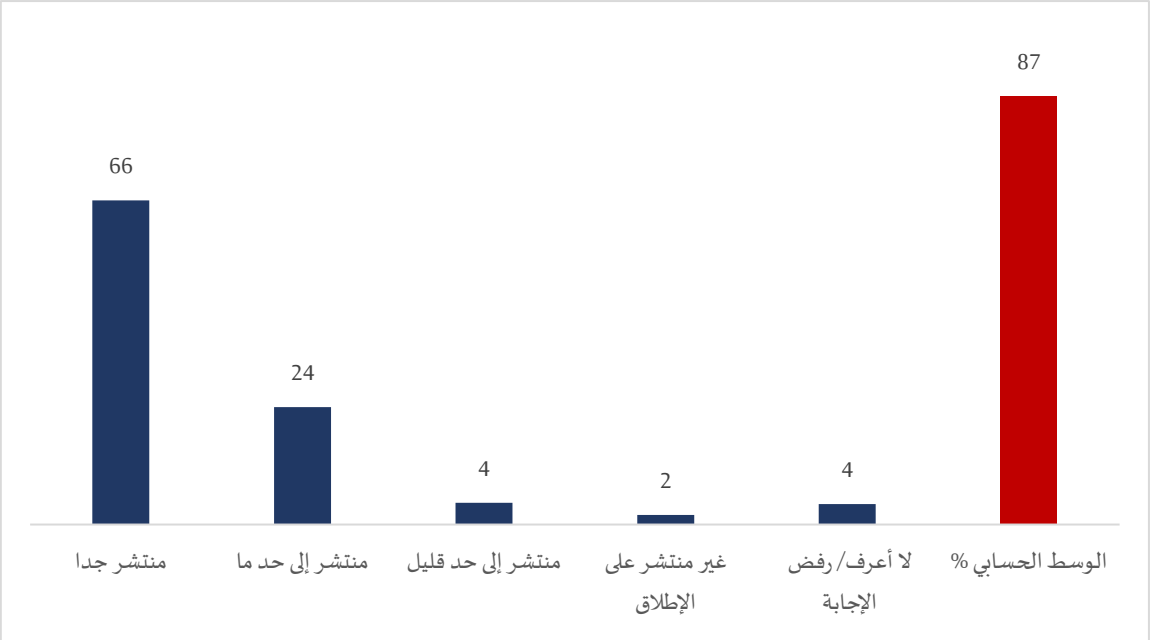

الشكل (29): برأيك، إلى أي مدى تعتقد أن الحكومة جادة / حريصة في محاربة الفساد المالي والإداري في الأردن؟

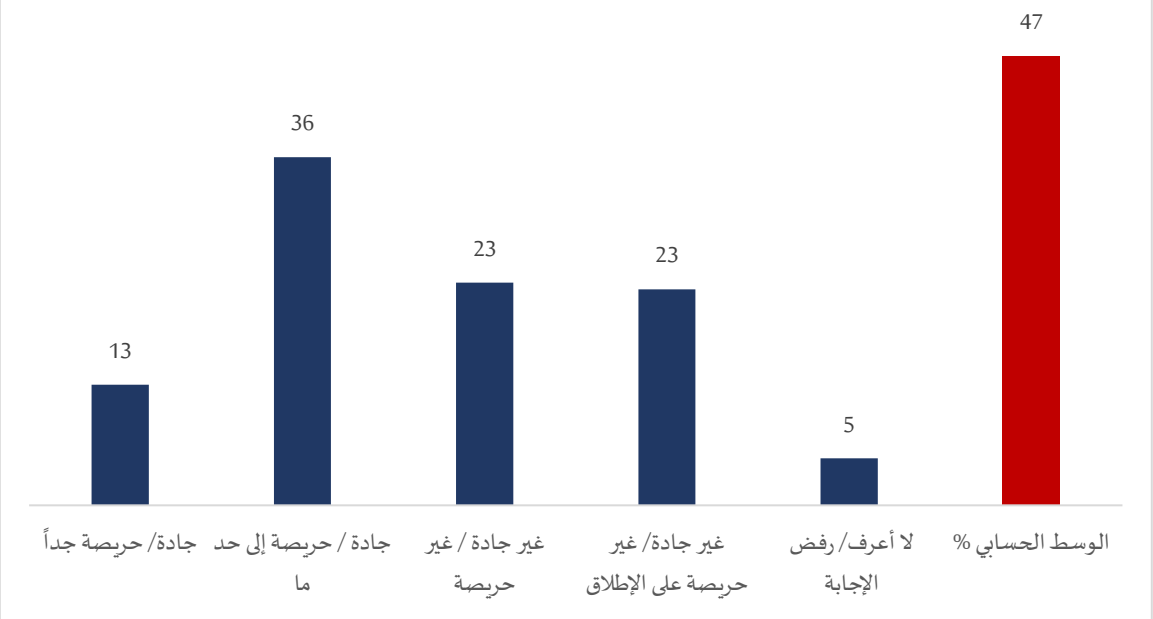

وقد أبان الاستطلاع أيضاً ان غالبية الأردنيين تقريباً يعتقدون بأن الوزراء وكبار موظفي الدولة هم الفئة الأكثر إسهاماً في انتشار الفساد بنسبة 50%. كما يعتقد 23% من الأردنيين ان فئة رجال الأعمال وكبار التجار هم الفئة الثانية الأكثر إسهاماً في انتشار الفساد.

بخصوص معايير تعيين كبار موظفي الدولة، يعتقد الأردنيون ان عوامل المعارف والأقارب (أصحاب النفوذ) والانتماء العشائري والولاء للحكومة وسياساتها هي العوامل الأكثر حسماً للحصول على الوظيفة، بينما فقط 17% من الأردنيين يعتقدون أن وظائف كبار الدولة تُعطى على أساس الكفاءة.

الجدول (15): أي من الفئات التالية أكثر مساهمة في انتشار الفساد في الاردن؟

الفئة	%
الوزراء وكبار موظفي الدولة	50
رجال الاعمال وكبار التجار	23
الأحزاب السياسية	5
صغار موظفي القطاع العام	4
صغار موظفي القطاع الخاص	2
وسائل الاعلام	2
النقابات المهنية	1
الاعلاميون	1
جهات أخرى	2
لا أعرف	10
المجموع	100

الجدول (16): عندما تُقرر الحكومة تعيين كبار الموظفين، بر أيك ما هو العامل الأكثر أهمية في عملية اتخاذ قرارها؟

العامل	%
لديه معارف أو أقارب ذوي نفوذ	35
الكفاءة	17
الانتماء العشائري	16
الولاء للحكومة	12
لا أعرف	6
التدرج الوظيفي	6
الاتجاه السياسي (الولاء)	4
الانتماء المناطقي/ منطقة معينة /المحافظة	3
أخرى	1
المجموع	**100**

ما الذي يفكر به الاردنيون؟

الغالبية العظمى من الأردنيين (80%) يرون أن الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل مرحلي (تدريجياً/ خطوة خطوة).

وفي مَعرِض سؤال الأردنيين عن ضرورة إجراء إصلاح سياسي كامل وشامل وعميق ودفعة واحدة، فإن أقل من ثلث الأردنيين (31%) يعتقدون أن هذا سبيل مناسب للإصلاح السياسي.

الشكل (30): هل توافق او تعارض العبارة التالية: "الإصلاح السياسي يجب أن يتم بشكل مرحلي (تدريجي / خطوة خطوة) "؟

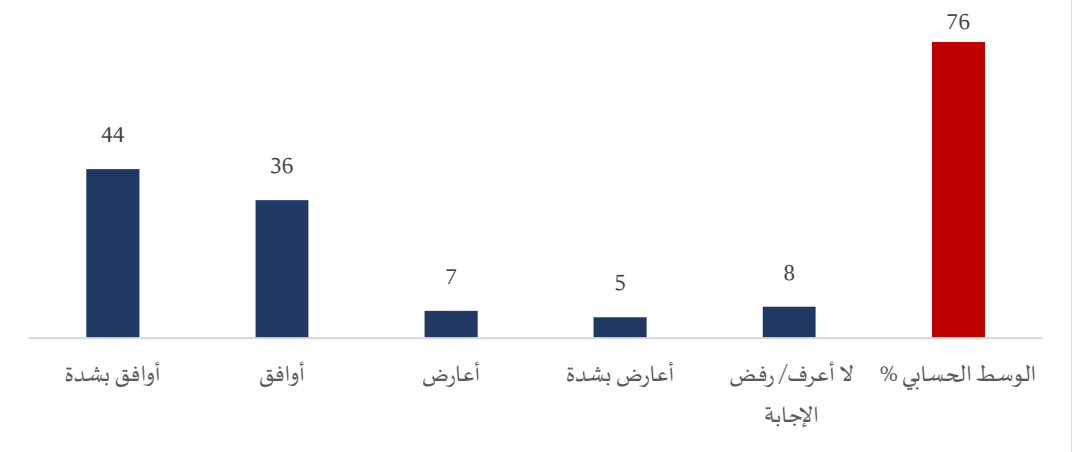

الشكل (31): هل توافق او تعارض العبارة التالية: "الإصلاح السياسي يجب ان يكون كاملاً وشاملاً وعميقاً ودفعة واحدة "؟

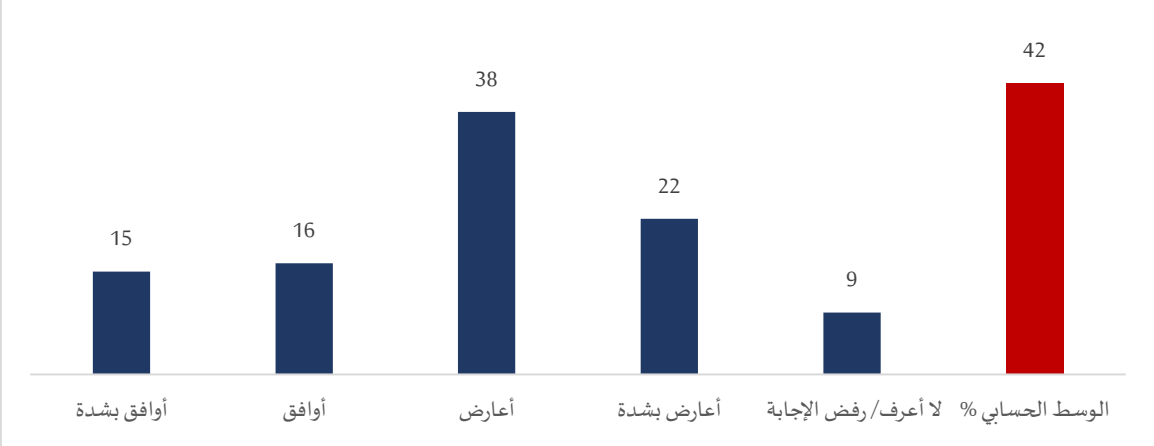

الأهم من ذلك، أنه وبغض النظر عن آلية الإصلاح (تدريجي أو دفعة واحدة)، فإن أكثر من نصف الأردنيين يصرّون على أن الإصلاح السياسي (الجدّي) لن يحصل في الأردن. ونصف الأردنيين تقريباً يعتقدون بأن لا إصلاح سياسي فعلي في الأردن دون إيجاد حلٍ للقضية الفلسطينية.

الشكل (32): هل توافق او تعارض العبارة التالية: "الإصلاح السياسي الجدي لن يحدث بالأردن "؟

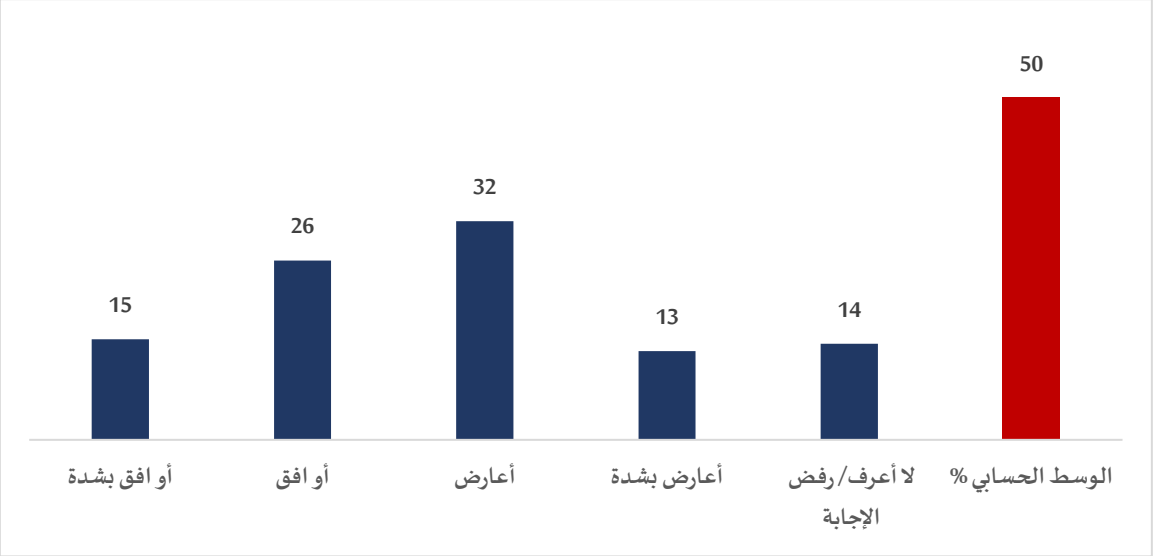

الشكل (33): هل توافق او تعارض العبارة التالية: "لا يمكن انتاج اصلاح سياسي حقيقي في الأردن دون حل القضية الفلسطينية "؟

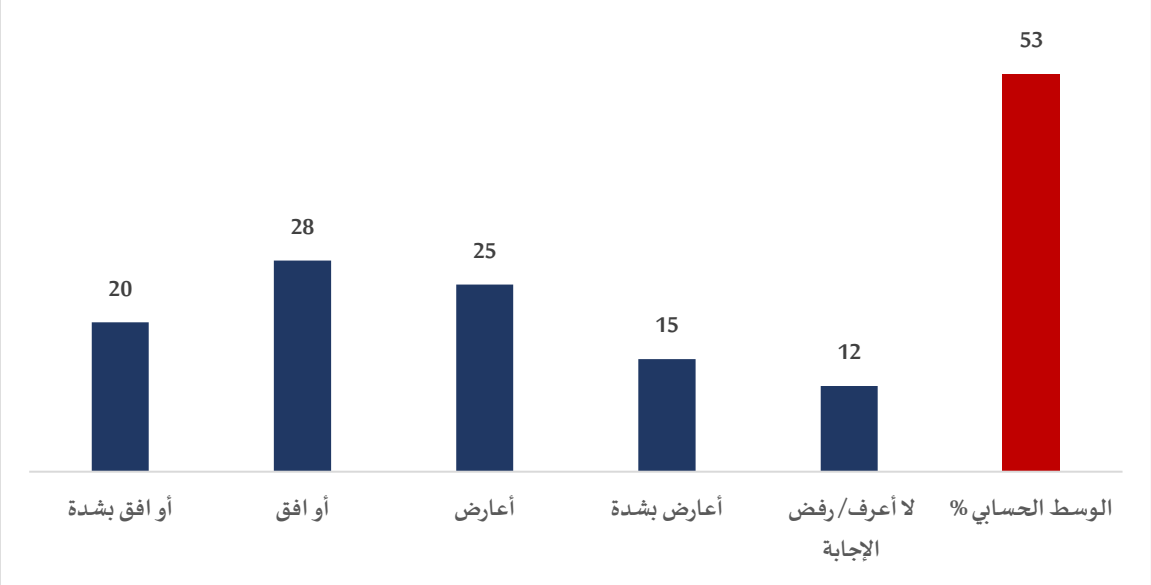

أمّا بالنسبة لفهم الفرد لمعنى الإصلاح السياسي، فقد تراوحت وجوهات نظر الأردنيين بين التعريفات التالية، أبرزها: 1) محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية والحفاظ على المال العام (9.9%)، 2) إحداث تغيير جذري وجدّي وتصحيح النهج والإدارة (9.0%)، و3) العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي (8.7%).

الجدول (17): من وجهة نظرك، ما لذي يعنيه الإصلاح السياسي؟

	%
محاربة الفساد والواسطة والمحسوبية والحفاظ على المال العام	9.9
احداث تغيير جذري وجدي وتصحيح النهج في الادراة	9.0
العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشي	8.7
الإصلاح بشكل عام	5.6
محاربة الفقر وتوفير فرص العمل	3.7
تعزيز الديموقراطية وضامان حرية التعبير عن الرأي والعمل الحزبي	2.9
تعديل القوانين والتشريعات بما في ذلك الناظمة للحياة السياسية	2.9
تفعيل القوانين وتعزيز سيادة القانون	2.8
اختيارالكفاءات والامانة والاخلاص في العمل	2.6
العمل الجاد على خدمة الصالح العام وحل مشاكل المواطنين	2.5
تغيير الحكومة	1.7
اصلاح الفرد والمجتمع	1.3
العمل على تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى	1.1
لا يوجد اصلاح	1.0
العيش برفاهية وسلام نفسي	0.5
ازالة او تغير مجلس النواب	0.3
أخرى	5.4
لا أعرف	38.1
المجموع	100.0

في حين أن غالبية الأردنيين تعارض فكرة "أن البنية الثقافية لا تتناسب مع الديموقراطية وأن الأردنيين غير مؤهلين للديموقراطية"، فإن غالبية الأردنيين أيضاً يوافقون على أن استمرار البنية الاجتماعية والعشائرية على الحالة السائدة الآن يعيق عملية التحول الديموقراطي.

الشكل (34): هل توافق او تعارض العبارة التالية: "البنية الثقافية في الأردن تتعارض مع الديموقراطية "؟

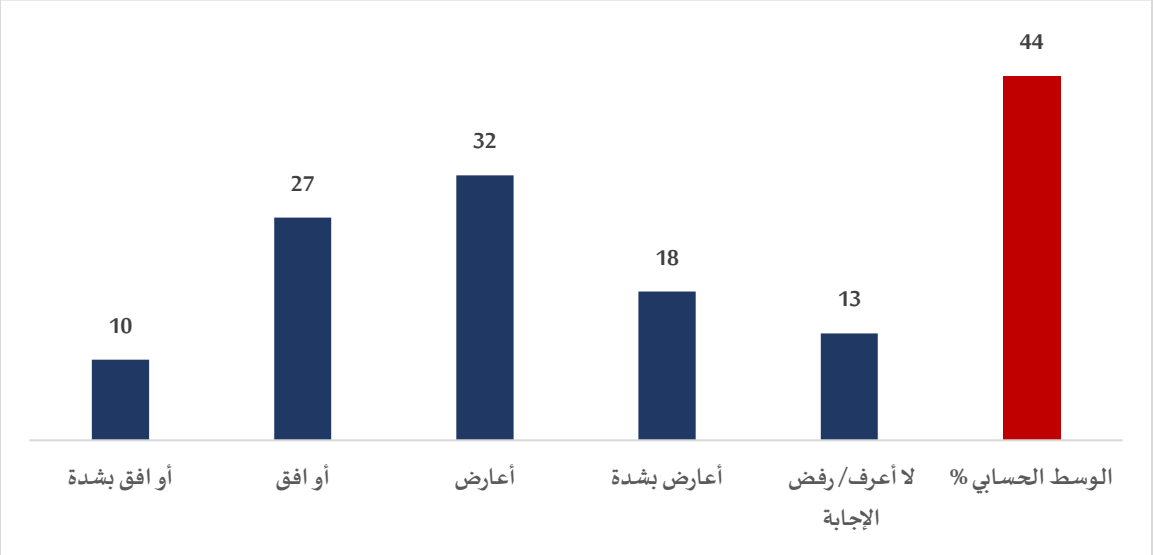

الشكل (35): هل توافق او تعارض العبارة التالية: "البنية الاجتماعية والعشائرية في الأردن تتعارض مع الديموقراطية "؟

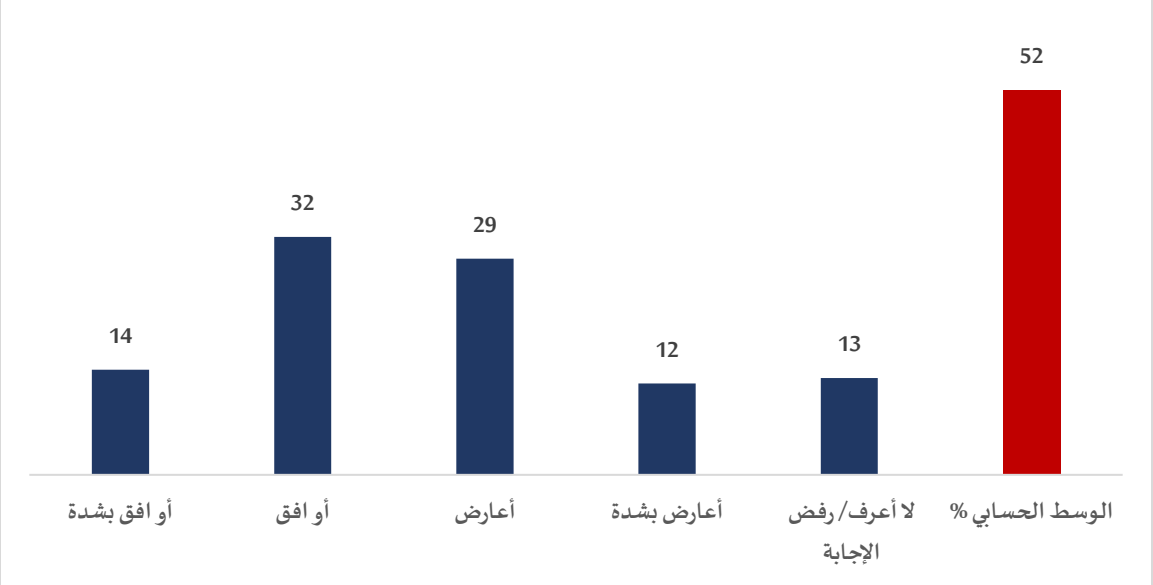

غالبية الأردنيين يعتقدون أن حرية التعبير عن الرأي وحرية الصحافة غير مضمونتين في الاردن. بينما يرى 55% من الأردنيين أن حرية الإنتخابات النيابية والبلدية والنقابية مضمونة، و48% من الأردنيين يعتقدون أن حرية الإنتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية مضمونة في الأردن. 39% من الأردنيين يعتقدون أن حرية الانتساب للأحزاب السياسية مضمونة في الأردن، و37% يعتقدون أن حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في الأردن.

الشكل (36): إلى إي درجة تعتقد أن مبدأ الحريات في التعبير عن الرأي مضمون في الأردن

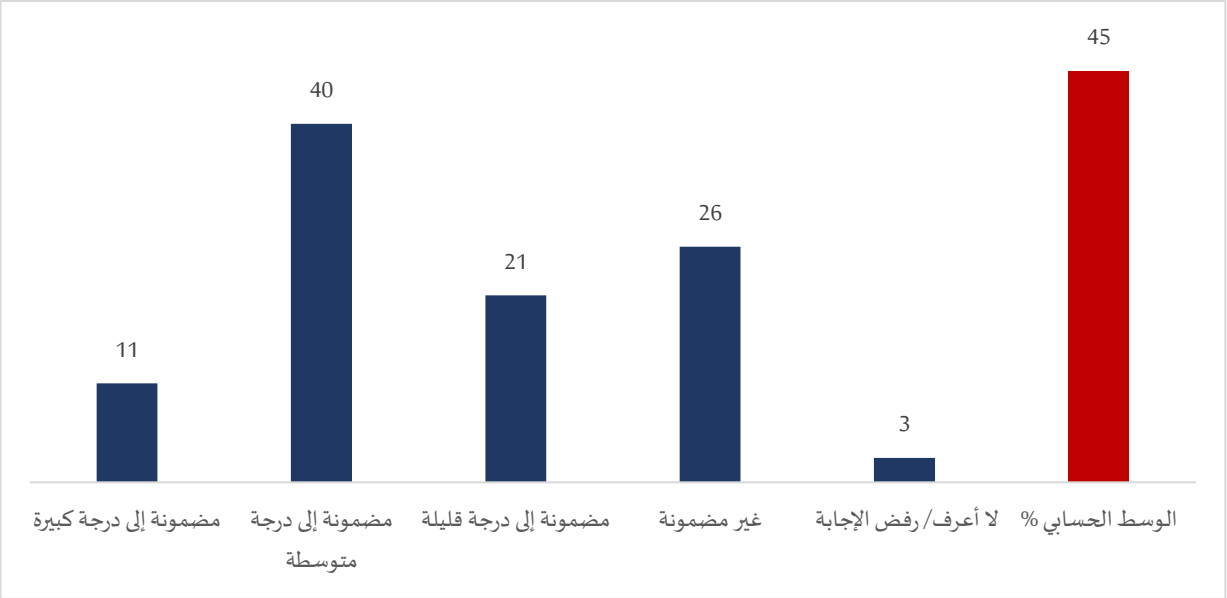

الجدول (18): إلى إي درجة تعتقد أن...

(النسب المئوية)	مضمونة إلى درجة كبيرة	مضمونة إلى درجة متوسطة	مضمونة إلى درجة قليلة	غير مضمونة	لا أعرف/ رفض الإجابة	المجموع	الوسط الحسابي %
حرية الانتخاب النيابي والبلدي والنقابي مضمونة في الأردن	23	33	17	20	7	100	55
حرية الانتساب للجمعيات والمنظمات الأهلية مضمونة في الأردن	14	31	19	22	14	100	48
حرية التعبير عن الرأي مضمونة في الأردن	11	41	20	26	3	100	46
حرية الصحافة مضمونة في الأردن	9	37	22	26	6	100	44

حرية المشاركة في المظاهرات والاعتصامات السلمية مضمونة في الأردن	12	31	20	28	7	100	**43**
حرية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في القضايا السياسية مضمونة في الأردن	10	33	19	30	8	100	**41**
حرية الانتساب للأحزاب السياسية مضمونة في الأردن	8	27	18	29	19	100	**39**
حرية مقاضاة الحكومة ومؤسساتها مضمونة في الأردن	9	27	19	35	10	100	**37**

القوانين الناظمة للحياة السياسية: جدليّة السُّلطة والحرّيّة

غالبية الأردنيين لا يثقون بجدية الحكومة في العمل على صياغة قوانين جديدة ناظمة للحياة السياسية.

يعتقد 50% من الأردنيين أن الحكومة غير جادة و 40% أنها غير قادرة على صياغة قانون انتخاب جديد لمجلس النواب. بينما يعتقد 48% من الأردنيين أن الحكومة غير جادة و 40% أنها غير قادرة على صياغة قانون انتخاب جديد للمجالس المحلية. و يعتقد 45% من الأردنيين أن الحكومة غير جادة و 38% أنها غير قادرة على صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية.

الجدول (19): صياغة قانون انتخاب جديد لمجلس النواب

هل تعتقد ان الحكومة الحالية جادة في العمل على صياغة قانون انتخاب جديد لمجلس النواب؟ (انتخابات مجلس النواب)		هل تعتقد انها قادرة على صياغة قانون انتخاب جديد لمجلس النواب؟ (انتخابات مجلس النواب)	
جادة	34	قادرة	41
غير جادة	50	غير قادرة	40
لا اعرف	16	لا اعرف	18
المجموع	100	المجموع	100

الجدول (20): صياغة قانون انتخاب جديد للمجالس المحلية

هل تعتقد ان الحكومة الحالية جادة في العمل على صياغة قانون انتخاب جديد للمجالس المحلية (الانتخابات البلدية)		هل تعتقد انها قادرة على صياغة قانون انتخاب جديد للمجالس المحلية (الانتخابات البلدية)	
جادة	**35**	**قادرة**	**44**
غيرجادة	**48**	**غيرقادرة**	**40**
لا اعرف	**17**	**لا اعرف**	**17**
المجموع	**100**	**المجموع**	**100**

الجدول (21): صياغة قانون انتخاب جديد للأحزاب السياسية

هل تعتقد ان الحكومة الحالية جادة في العمل على صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية		هل تعتقد انها قادرة على صياغة قانون جديد للأحزاب السياسية	
جادة	29	قادرة	39
غيرجادة	45	غيرقادرة	38
لا اعرف	25	لا اعرف	24
المجموع	100	المجموع	100

العدالة والمساواة: أحلامٌ وآمال

بشكل عام فإن غالبية الأردنيين يعتقدون بأن مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات غير مطبق بين الأردنيين. أما بخصوص المساواة في الحقوق بين الأردنيين بغض النظر عن دينهم أو معتقدهم، فإن 56% من الأردنيين يعتقدون أنها مطبقة وأن لا تمييز بين الأردنيين على أساس الدين. إلا أن أقل من نصف الأردنيين يعتقدون بالتمييز بين المواطنين بناءاً على أصولهم وجنسهم وتوجهاتهم السياسية وغِناهم أو فقرهم ومنطقتهم الجغرافية ومكانتهم الإجتماعية.

الشكل (37): إلى أي مدى تعتقد أن مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في الأردن مطبق؟

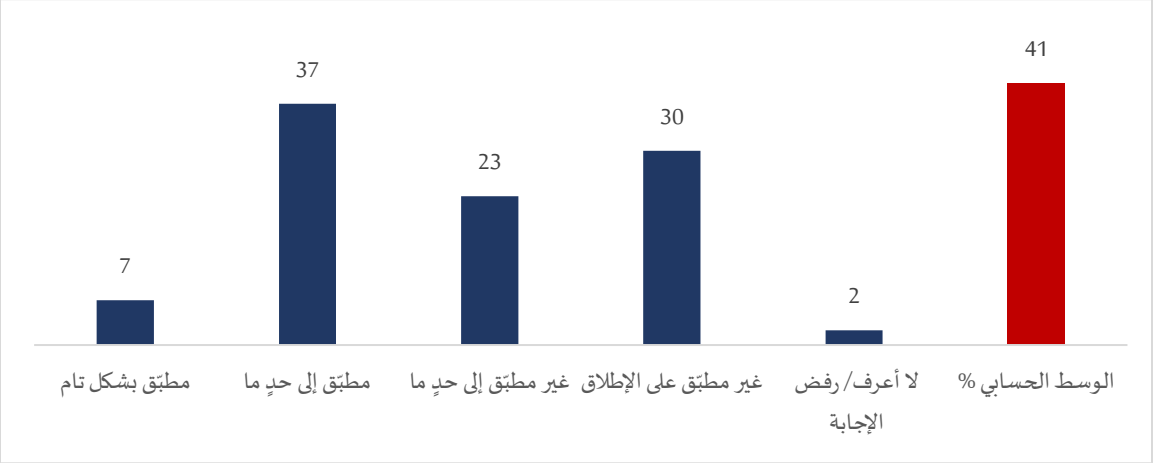

الجدول (22): إلى أي مدى تعتقد أن مبدأ المساواة في الحقوق بين المواطنين في (الأردن) --------- مطبق؟

(النسب المئوية)	مطبّق بشكل تام	مطبّق إلى حدٍ ما	غير مطبّق إلى حدٍ ما	غير مطبّق على الإطلاق	لا أعرف	المجموع	الوسط الحسابي %
بغض النظر عن دينهم	24	35	18	19	3	100	**56**
بغض النظر عن أصولهم	13	36	25	22	3	100	**47**
بغض النظر عن جنسهم (ذكوراً – إناثاً)	14	36	22	26	2	100	**46**
بغض النظر عن مستواهم التعليمي	11	36	25	25	3	100	**45**
بغض النظر عن مناطقهم الجغرافية	11	34	25	25	5	100	**44**
بغض النظر عن خلفيتهم العشائرية	11	34	24	27	5	100	**43**
بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية	9	34	27	27	2	100	**42**
بغض النظر عن توجهاتهم السياسية	7	30	26	24	13	100	**41**
بغض النظر عن غناهم أو فقرهم	8	32	29	29	2	100	**40**

الثقة المجتمعية

لقد دأب مركز الدراسات الإستراتيجية في العمل على تأسيس مقياس جديد للثقة المجتمعية يقيس ويدرس مستوى الثقة بين أفراد المجتمع الأردنيين. كما لذلك أثر حاسم في سياسات التنمية السياسية والإقتصادية، واستقرار المجتمع والدولة .

في هذا الاستطلاع تبين أن الغالبية العظمى من الأردنيين لا تثق بأغلبية الناس في الأردن، بارتفاع قدره 15 نقطة مقارنة باستطلاع كانون الثاني 2021، الأمر الذي يعني أن الأردنيين والمقيمين بالأردن لا يثقون بعضهم ببعض وهذا مؤشر خطير على استقرار المجتمع ونذير خطرٍ لبناء سياسات اندماج اجتماعي ونمو اقتصادي وإصلاح سياسي.

الشكل (38): بشكل عام، هل يمكن الثقة في أغلبية الناس أم انه لا يمكن الثقة بهم؟

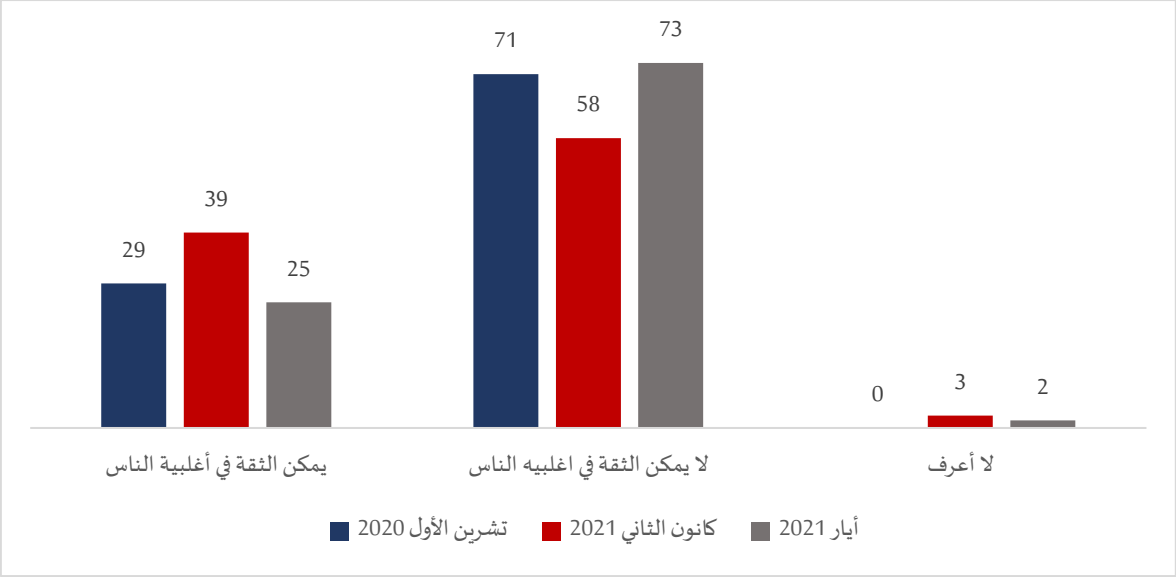

بالمقابل، فإن ثقة الأردنيين محصورة في عائلاتهم، حيث أفاد 93% بأنهم يثقون بالعائلة، وأن ثقتهم بالدرجة الثانية تمتد إلى جيرانهم وإلى معارفهم.

تجلى انعدام الثقة المجتمعية في الأردن في ثقة الأردنيين بأسعار السلع والخدمات والتنزيلات على هذه الأسعار، حيث أن الغالبية العظمى من الأردنيين لا يثقون لا بأسعار السلع ولا بالتنزيلات على أسعار السلع في الأردن؛ وهو مؤشر هام لقياس الثقة المجتمعية .

الجدول (23): المتوسط الحسابي لمدى الثقة بالمجموعات التالية:

	أيار 2021
عائلتك	93
جيرانك	63
معارفك (الأشخاص الذين تعرفهم)	63
أسعار السلع والخدمات في الأردن	33
التنزيلات على أسعار السلع والخدمات في الأردن	32

أيضاً، فقد قيّم غالبية الأردنيين (60%) علاقاتهم الاجتماعية بالاخرين "بالرسمية"، فيما قيمها 22% بالعميقة، وقيمها 18% بانها عائلية فقط.

الشكل (39): كيف تقيم علاقاتك الاجتماعية بالآخرين بشكل عام؟

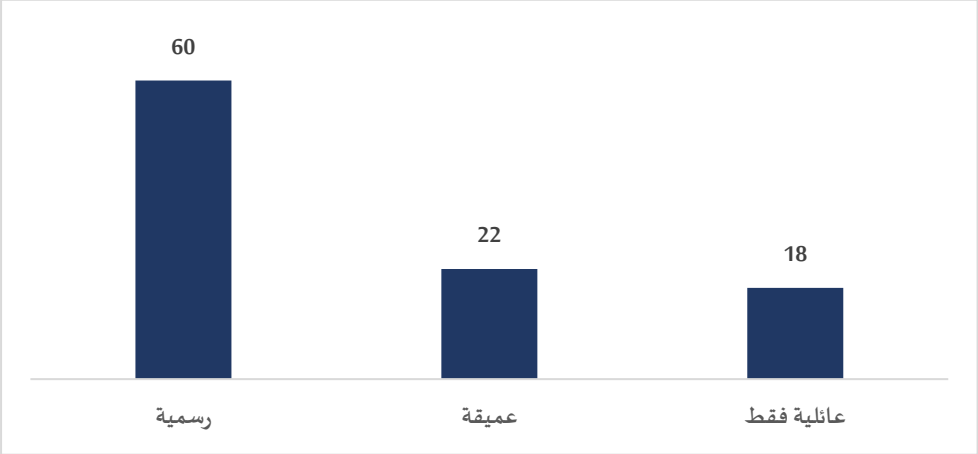

وعند السؤال عن درجة الاعتماد على المجتمع في الحي او الاقارب او العشيرة في مواجهة التحديات الحياتية بشكل عام، أفاد بالمتوسط 57% أنهم يستطيعون الاعتماد عليهم عند الحاجة. فيما يثق (43%) من الأردنيين بأن المجتمع/ الحي/ الأقارب/ العشيرة حريصون على دعمهم اقتصادياً اذا تطلب الأمر.

الشكل (40): الى أي درجة تستطيع الاعتماد على مجتمعك في الحي او الأقارب او العشيرة في مواجهة التحديات الحياتية بشكل عام؟

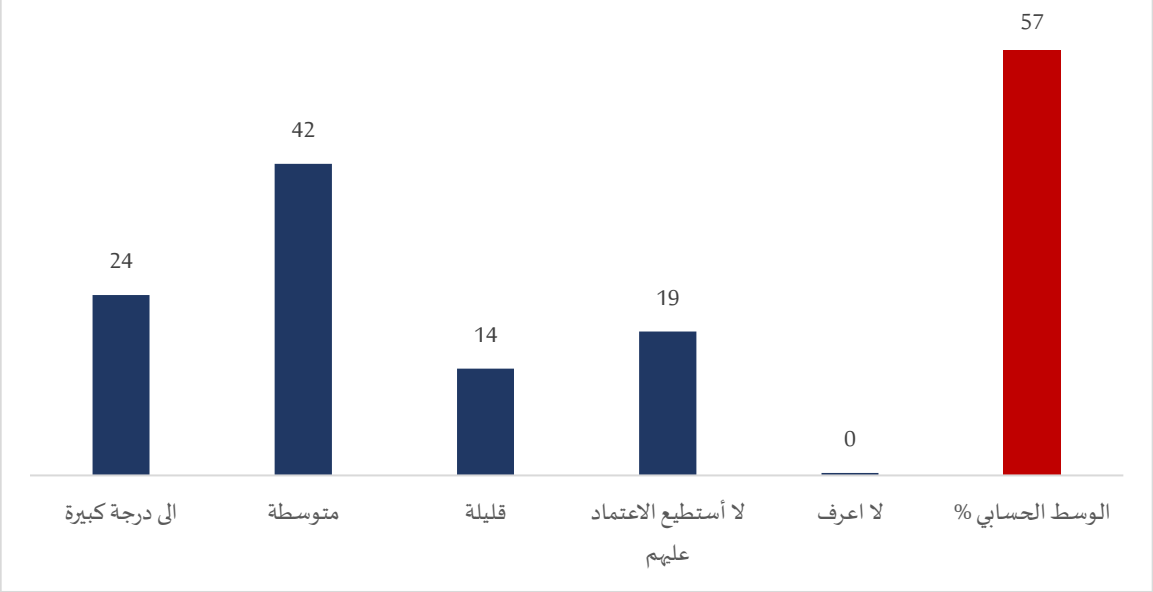

الشكل (41): هل تثق بان مجتمعك الحي أو الأقارب أو العشيرة حريص على دعمك اقتصادياً اذا تطلب الأمر؟

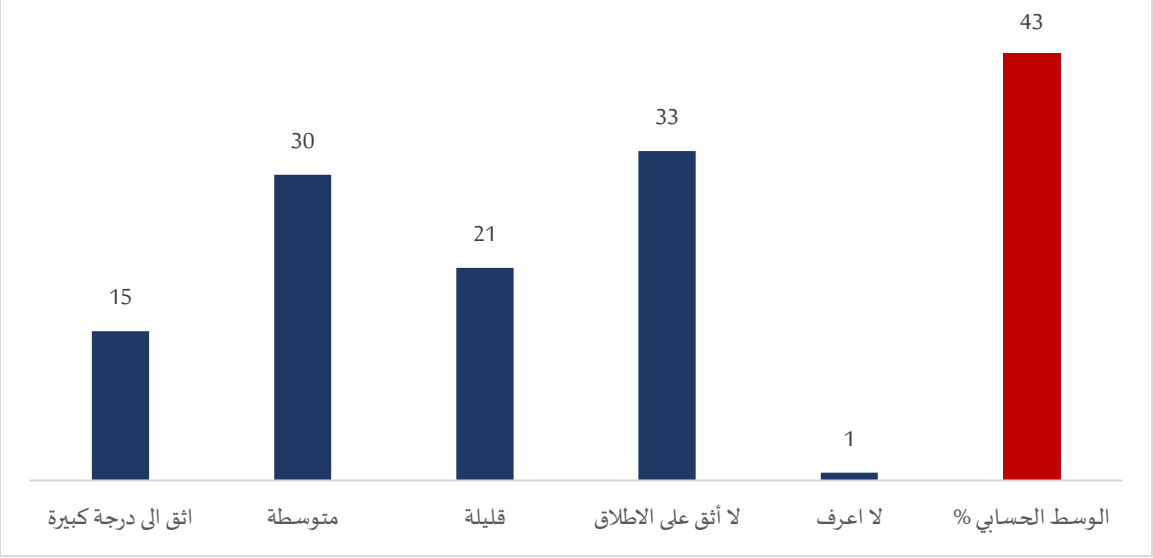

غالبية الأردنيين لا يعتقدون أن الأردنيين مجتمع سعيد. بينما 58% من الأردنيين يصفون أنفسهم بالسعداء...!!! الأمر الذي قد يعني أن حكم الأردنيين على سعادة غيرهم أو على سعادتهم تحتاج إلى مراجعة .

الأمر الخطير أن 42% (تقريباً نصف الأردنيين) يصفون أنفسهم بأنهم غير سعداء، وأن غالبية الأردنيين (58%) لم يشعروا بالسعادة في عيد الفطر، رغم أن 82% من الأردنيين (الغالبية العظمى) يعتقدون بأن العيد يجلب السعادة .

الشكل (42): هل تعتقد أن الأردنيين مجتمعٌ سعيدٌ؟

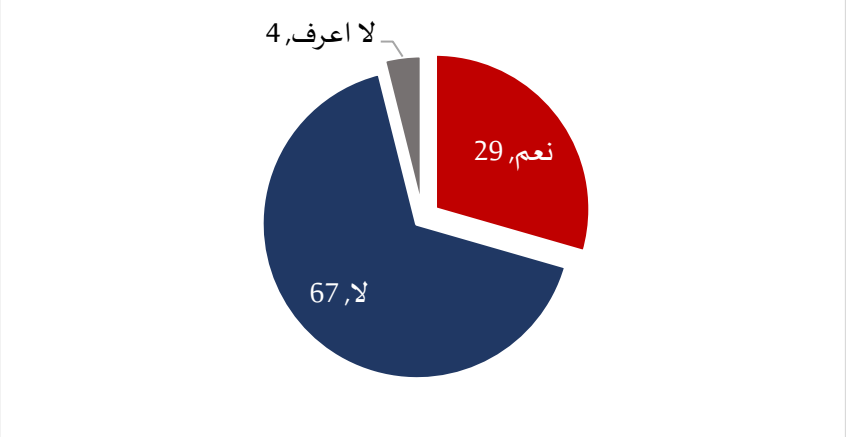

الشكل (43): هل تعتبر نفسك شخصاً سعيداً؟

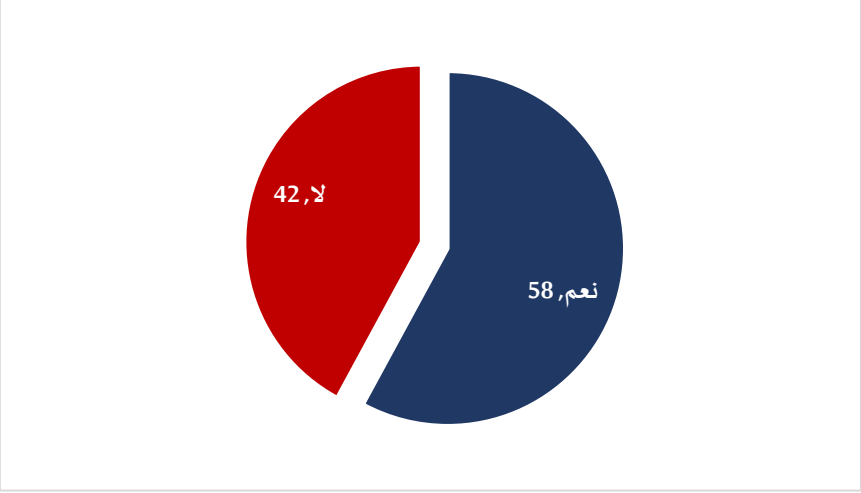

الشكل (44): هل شعرت بالسعادة في العيد ؟

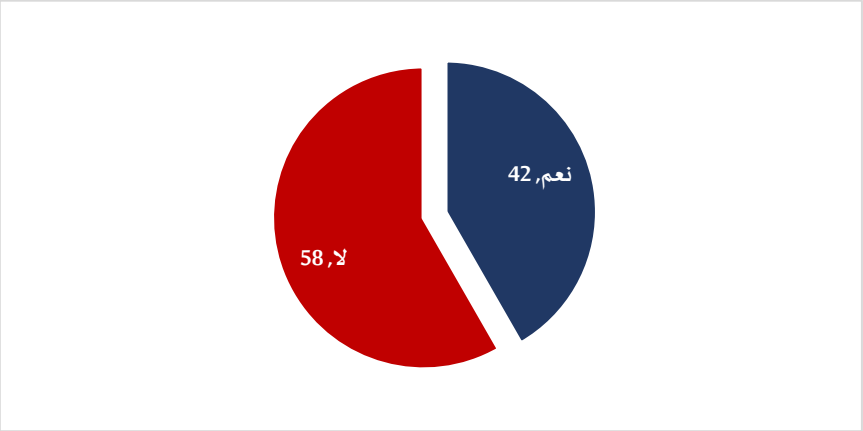

الشكل (45): هل تعتقد أن العيد يجلب السعادة للناس؟

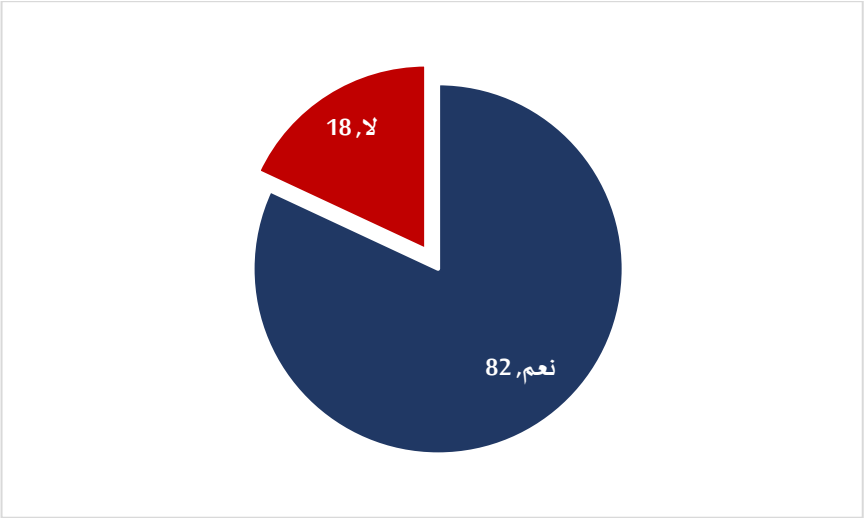

حوالي نصف المواطنين (48%) يعتقدون أن "اجتماع العائلة والاهل والاصدقاء وفرحة الاطفال في العيد" هو العامل الاساسي الذي يجلعهم سعيدون في العيد، فيما يعتقد 8% ان السعادة في العيد تتأى من خلال تحسين الوضع الاقتصادي، وأفاد 8% ايضاً أن السعادة في العيد تأتي اذا انتهت الازمة في فلسطين، فيما يعتقد 7% ان السعادة تأتي من خلال اتمام الصيام والشعائر الدينية المرتبطة برمضان، وعند 6% من المواطنين تأتي السعادة في العيد من خلال الاستقرار والراحة النفسية.

الجدول (24): ما الذي يجعلك سعيدا في العيد ؟

	%
الفرحة في اجواء العيد (اجتماع العائلة والاهل والاصدقاء، فرحة الاطفال)	47.8
تحسين الوضع الاقتصادي	8.4
انتهاء الازمة في فلسطين	7.5
اتمام الصيام والشائر الدينية	6.7
الاستقرار والراحة النفسية	5.6
الامن والاستقرار	3.5
تحسن الوضع الوبائي والتخفيف من القيود المفروضة	3.0
التنزه والسفر	1.4
لاشيء	7.9
اخرى	4.2
لا أعرف	4.0
المجموع	100.0

يعتقد (42%) من الأردنيين أن الأردن يجب ان يكون في مراتب اكثر سعادة وذلك مقارنة بالترتيب الذي حصل عليه الأردن في تقرير مؤشر السعادة العالمي (حصل الاردن على ترتيب 127 من اصل 149 دولة)، فيما يعتقد 34% انه الترتيب الذي حصل عليه الأردن هو الترتيب الحقيق لحالة السعادة في الأردن، ويعتد 21% من المواطنين أن الاردن كان لابد ان يكون في مراتب سعادة اقل من ما خرج به تقرير مؤشر السعادة للعام 2021.

الشكل (46): في تقرير مؤشر السعادة للعام 2021، جاء الأردن في المرتبة 127 من اصل 149 دولة (في المراتب الأخيرة)، هل تعتقد ان الأردن من حيث السعادة يستحق هذه المرتبة؟

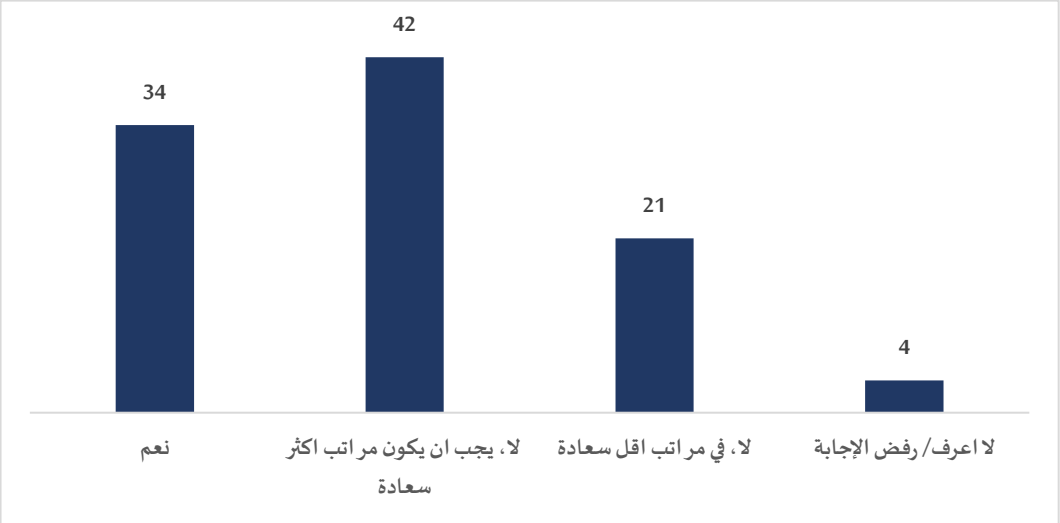

يعتقد 28% من الأردنيين أن الحالة الاقتصادية العامة هي أهم عامل من الممكن أن يشعر الشخص بالسعادة، فيما يعتقد 17.6% أن الحالة الاجتماعية، و11.1% أن الحالة الصحية الجيدة، و10.3% أن الحالة العاطفية، و8.8% أن الأمن والاستقرار، و5.5% أن الحالة الوظيفية، و4.7% الحالة الدينية هي ما يمكن ان تشعر الشخص بالسعادة.

الجدول (25): ما هي العوامل التي تعتقد انها من الممكن ان تشعر الشخص بالسعادة؟

	%
الحالة الاقتصادية بشكل عام	28.0
الحالة الاجتماعية	17.6
الحالة الصحية	11.1
الحالة العاطفية	10.3
الأمن والاستقرار	8.8
الحالة الوظيفية	5.5
الحالة الدينية	4.7
ضمان الحقوق والحريات	2.3
اكمال التعليم	0.7
تحسين الخدمات	0.1
أخرى	5.9
لاشيء	2.7
لا أعرف	2.3
المجموع	100.0

رأي الأردنيين في حكومة الدكتور بشر الخصاونة وبعض القضايا الراهنة

200 يوم على التشكيل

30 أيار 2021

مركز الدراسات الإستراتيجية – الجامعة الأردنية

استطلاع
للرأي
العام

مركز الدراسات الاستراتيجية
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES